"هذا أسوأ من وباء فيروس كوفيد-19"

إثيوبيون في طيِّ الإهمال وإساءة المعاملة في سجون السعودية

منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم أكثر من 7 ملايين شخص يناضلون من أجل عالم يتمتع فيه الجميع بحقوقهم الإنسانية.

وتتمثل رؤية المنظمة في أن يتمتع جميع البشر بجميع حقوق الإنسان المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومنظمة العفو الدولية منظمة مستقلة عن جميع الحكومات والعقائد السياسية أو المصالح الاقتصادية أو المعتقدات الدينية، وتتلقى تمويلها من أعضائها ومن التبرعات العامة.

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2020
ما لم يذكر خلاف ذلك فإن محتوى المادة الوارد في هذه الوثيقة محمي بموجب رخصة المشاع الإبداعي (يجب نسب المادة إلى منظمة العفو الدولية، ويحظر استخدام المادة لأية أغراض تجارية، ويحظر إجراء أي تعديل أو اجتراء في مادة أو نشر أو عرض مواد أخرى مستقاة منها، رخصة دولية 4).
https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/legalcode
لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة صفحة الأذونات على موقعنا:
www.amnesty.org
وإذا نسبت حقوق الطبع إلى جهة غير منظمة العفو الدولية، فإن هذه المادة تكون غير خاضعة لرخصة المشاع الإبداعي.
الطبعة الأولى 2020
الناشر: منظمة العفو الدولية، شركة محدودة
Peter Benenson House, 1 Easton Street
London WC1X 0DW, UK

رقم الوثيقة: MDE 23/3125/2020
اللغة الأصلية: الإنجليزية

amnesty.org

صورة الغلاف: مهاجرون في زنزانة مكتظَّة، المملكة العربية السعودية، ©2020 Private

منظمة العفو الدولية

قائمة المحتويات

1. مقدمة 4

2. المنهجية 7

3. تحت النار: رحلة مُهلِكة عبر الحدود 8

4. ظروف الاحتجاز المسيئة وغير الصحية 10

عدم الحصول على الرعاية الصحية الكافية، بما في ذلك في الحالات الحرجة 10

زنازين مكتظة للغاية 11

عدم كفاية الطعام والماء 12

رداءة المرافق الصحية ومستوى النظافة 12

احتجاز النساء والأطفال في ظروف مسيئة 13

5. الوفيات في الحجز والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة 15

6. آفاق العودة إلى إثيوبيا لا تزال بعيدة 18

7. انتهاكات واضحة ومتعددة للقانون الدولي 21

8. التوصيات 24

إلى حكومة المملكة العربية السعودية 24

إلى حكومة إثيوبيا 24

منظمة العفو الدولية

1. مقدمة

"تحدَّثتُ إلى السفارة على الهاتف. قلت لهم إنني أريد أن أعود إلى بلادي، وإن هذا الوضع أسوأ من وباء فيروس كوفيد-19، ولا نريد أن نمكث هنا".

كيروس، البالغ من العمر 28 عاماً، في سجن جازان المركزي، والذي طُرد من سوق الرقو.[1]

"إننا جميعاً محبطون. وإذا لم يتم التوصل إلى حل، فإننا نخطط لكسر الأبواب خلال أسبوع، ولا يهمُّنا إن قتلونا، فربما يتمكَّن بعضنا من الفرار".

هاغوس، عامل بناء عمره 24 عاماً، احتُجز منذ وصوله إلى السعودية في أبريل/نيسان 2020.[2]

منذ مطلع مارس/آذار 2020 طردت السلطات الحوثية آلاف العمال الأجانب، معظمهم إثيوبيون، إلى السعودية في ظل تفشّي وباء فيروس كوفيد-19.[3] وهم حالياً محتجزون تعسفياً في السعودية، ومن بينهم نساء حوامل وأطفال ورُضَّع، في أوضاع احتجاز مزرية.

ولا يتوفر للمحتجزين ما يكفي من طعام ورعاية صحية وأماكن إقامة ومرافق صحية. وقد وثَّقت منظمة العفو الدولية وفاة ما لا يقل عن ثلاثة رجال في الحجز، بالإضافة إلى حالات التعذيب والمعاملة السيئة. وفي ظروف تفشي وباء فيروس كوفيد-19، يتعين على السعودية إطلاق سراح المهاجرين الإثيوبيين فوراً، ووضع حد للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، وضمان أن تفي أوضاع الاحتجاز بالمعايير الدولية؛ كما يتعين على إثيوبيا مساعدة مواطنيها وتسهيل عودتهم إلى ديارهم.

وتقدِّر منظمة العفو الدولية أن آلاف المهاجرين الإثيوبيين احتجزُوا في السعودية منذ مارس/آذار، وذلك بناءً على الأرقام الشهرية المتعلقة بالمهاجرين الإثيوبيين الذين يصلون إلى اليمن والصادرة عن المنظمة الدولية للهجرة (انظر الفصل المعنون "تحت النار: رحلة مُهلكة عبر الحدود")، وعلى شهادات المحتجزين

---

[1] مقابلة مع كيروس بواسطة تطبيق المراسلة، 6 يوليو/تموز 2020

[2] مقابلة مع هاغوس بواسطة تطبيق المراسلة، 15 يوليو/تموز 2020

[3] معظم المهاجرين الذين يصلون من اليمن هم من إثيوبيا، حيث شكَّل الإثيوبيون 83% من القادمين في شهر أغسطس/آب 2020 وحده. المنظمة الدولية للهجرة، *نقاط مراقبة التدفق، المهاجرون القادمون والعائدون إلى اليمن في أغسطس/آب 2020*، انظر الرابط:
https://displacement.iom.int/system/tdf/reports/20200908_FMR_Migrant%20Arrivals%20August%202020%20Dashboard.pdf?file=1&type=node&id=9640 (تمت زيارة الموقع في 26 سبتمبر/أيلول 2020)

المتعلقة بعدد الزنازين وسعتها، وعلى بيان رسمي عام للسلطات الإثيوبية صدر في 7 سبتمبر/أيلول 2020. وفي هذا البيان صرَّح القنصل العام لجمهورية أثيوبيا في جدة عبده ياسين لوكالة الأنباء الإثيوبية بأن "ثمة نحو 16,000 إثيوبي محتجزون في سجن وزنازين في مركز الشميسي للاحتجاز الواقع بالقرب من مكة.[4]

يستند هذا التقرير الموجز إلى مقابلات أُجريت عن بُعد مع 12 مهاجراً إثيوبياً يقبعون في الحجز في شهري يونيو/حزيران ويوليو/تموز 2020، بالإضافة إلى مقابلات مع مهاجر إثيوبي آخر وخمسة من الفاعلين في مجال العمل الإنساني مع المهاجرين والحماية في اليمن وإثيوبيا. كما قامت منظمة العفو الدولية بمراجعة وتدقيق أشرطة فيديو وصور تُظهر أشخاصاً يعبرون الحدود من اليمن إلى السعودية، فضلاً عن الأوضاع داخل مراكز الاحتجاز.

وقد تعرَّض المحتجزون لانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان أثناء فترة احتجازهم. وتوفي ما لا يقل عن ثلاثة أشخاص، وتعرَّض آخرون للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وحُرموا من العناية الطبية العاجلة. وقال جميع المحتجزين الذين قابلتْهم منظمة العفو الدولية إنه لا يتوفر لديهم ما يكفي من الطعام والماء والرعاية الصحية والمرافق الصحية والملابس. وإن الزنازين مكتظة للغاية، ونادراً ما يخرج المحتجزون منها. ويُحتجز الأطفال حديثو الولادة والرضَّع والمراهقون في الأوضاع المزرية نفسها التي يُحتجز فيها البالغون. وفي حين أنه كان من الصعب على منظمة العفو الدولية تحديد عدد الوفيات في الحجز وإثبات الادعاءات التي صدرت، فقد ذكر سبعة من المعتقلين الذين قابلتهم المنظمة أنهم شاهدوا جثث محتجزين آخرين، أو اتصلوا بامرأة محتجزة توفي طفلها في الحجز، وأنهم جميعاً سمعوا، كل على حِدة، أنباء حول أشخاص قضوا نحبهم في غرف أخرى. وتعرَّض ثمانية محتجزين للضرب ورأوا آخرين يتعرضون للضرب على أيدي الحراس. وذكر اثنان منهم أن الحراس استخدموا الصعق الكهربائي كعقوبة على الشكوى من ظروف الاحتجاز، وهو ما يصل إلى حد التعذيب.

يُحتجز المهاجرون فيما لا يقل عن خمسة مراكز احتجاز في أنحاء المملكة العربية السعودية، وتم نقلهم بين مرافق الاحتجاز تلك خلال فترة احتجازهم. فقد اقتيدوا أولاً إلى مركز احتجاز الداير، القريب من الحدود اليمنية، والذي يتكون من غرف خالية، وبدون سقوف صالحة في بعض الحالات. ونُقل اثنان من المحتجزين الذين قابلتْهم منظمة العفو الدولية إلى ما أسموه "مخيم عسكري في جازان"، وهو عبارة عن مجمع فيه رجال مسلحون بالقرب من مدينة جازان والبحر، حيث الأوضاع مزرية مثلما هي في مركز احتجاز الداير. ثم نُقل جميع المحتجزين الذين قابلتهم المنظمة إلى سجن جازان المركزي، الذي لا تتوفر فيه مرافق كافية أيضاً. وبعد قضاء مدة من عشرة أيام إلى شهر هناك، تم نقل معظم المحتجزين مرة أخرى، إما إلى سجن جدة أو سجن مكة، بينما مكث الباقون في سجن جازان المركزي لمدة وصلت إلى ثلاثة أشهر. ويوفر سجنا جدة ومكة للمحتجزين بنية تحتية أفضل نسبياً، فالغرف أقل اكتظاظاً، وتتوفر أسرَّة لجميع المحتجزين، بالإضافة إلى الماء والمرافق الصحية، على الرغم من أن السلع والخدمات الأساسية غير كافية. ووفقاً لشهادات المحتجزين، فإن نقل السجناء إلى مراكز بعيدة عن الحدود يُخلي المكان لإيواء المهاجرين القادمين من قبل السلطات السعودية.

وذكر محتجزون أن مسؤولين إثيوبيين زاروهم في الحجز، ورأوا الأوضاع المزرية بأنفسهم، وأنهم تلقوا مطالب من المحتجزين بالعودة إلى ديارهم. وقبل أن تتبنى إثيوبيا القيود على السفر المرتبطة بوباء فيروس كوفيد-19، في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2020، تمت إعادة ما معدله 10,000 مهاجر شهرياً إلى إثيوبيا من السعودية، وذلك وفقاً للمنظمة الدولية للهجرة.[5] بيد أنه منذ ذلك الوقت هبط عدد العائدين بشكل حاد.

وبموجب القانون الدولي، فإن لكل شخص، بغض النظر عن صفة المهاجر، الحق في عدم احتجازه تعسفياً، أو على أسس تتعلق بالهجرة فقط، وينبغي منحه فرصة الطعن القانوني في احتجازه. وفي حالة احتجازه، ينبغي أن تفي ظروف احتجازه بالحد الأدنى من المعايير الدولية. وأثناء نشوب أزمة عالمية تتعلق بالصحة العامة، كأزمة وباء فيروس كوفيد-19، ترى منظمة العفو الدولية أن الاحتجاز لأسباب تتعلق بالهجرة فقط لا يُعدُّ تقييداً ضرورياً أو مناسباً للحق في الحرية، وخاصة عندما لا يكون الحق في الصحة مكفولاً. إن النساء والأطفال يستفيدون من أشكال محددة من الحماية بموجب القانون الدولي، ويجب ألا يتعرضوا للانتهاكات. كما أن القانون الدولي يكفل الحق في الحصول على المساعدة القنصلية.

---

[4] بيان إذاعي متاح على موقع وكالة الأنباء الإثيوبية الإلكتروني: انظر الرابط: https://www.ena.et/?p=100587&fbclid=IwAR0tbuS6T9sqONs0A8-BsaSEJrla_h5OVbpmBnexPysoHDoHNAi51A-c4Uc (تمت زيارة الموقع في 26 سبتمبر/أيلول 2020)

[5] المنظمة الدولية للهجرة، أثر القيود المرتبطة بوباء فيروس كوفيد-19 على المهاجرين على طول الممر الشرقي، التقرير 4، في 31 يونيو/حزيران 2020، على الرابط: https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/IOM_Eastern%20Corridor%20Migrant%20Situation_15072020.pdf (تمت زيارة الموقع في 26 سبتمبر/أيلول 2020).

ويجب على السلطات السعودية وضع حد فوري لاعتقال المهاجرين الإثيوبيين المحتجزين على أساس صفة الهجرة فقط خلال فترة تفشي وباء فيروس كوفيد-19، وضمان أن تفي ظروف الاحتجاز بالمعايير الدولية في الوقت نفسه، وإعطاء الأولوية لإطلاق سراح النساء الحوامل والمرضعات والرضَّع والأطفال. كما يجب على السلطات السعودية إجراء تحقيق مع المسؤولين عن الممارسات المسيئة في الحجز ومقاضاتهم. ويجب على الحكومة الإثيوبية أن تعمل على تسهيل عملية العودة الطوعية العاجلة للمواطنين الإثيوبيين وإعادة إدماجهم في بلدهم، والضغط على الحكومة السعودية من أجل تحسين أوضاع الاحتجاز في هذه الأثناء. وفي النهاية ينبغي أن تضمن إثيوبيا سلامة الأشخاص ومعاملتهم بكرامة عندما يعودون، وأن يكون بإمكانهم الحصول على المساعدة الضرورية، ولاسيما الرعاية الصحية.

2. المنهجية

يستند هذا التقرير الموجز إلى مقابلات أُجريت في الفترة بين 24 يونيو/حزيران 2020 و31 يوليو/تموز 2020، مع 12 شخصاً من المهاجرين الإثيوبيين المحتجزين، وهم سبعة رجال وخمس نساء، بينهن اثنتان في حالة حمل. وكانوا جميعاً قد طُردوا من اليمن واحتُجزوا في السعودية عقب تفشي وباء فيروس كوفيد-19. وعليه، فإن هذا التقرير محدود بالفترة منذ مارس/آذار 2020 فلاحقاً. وقد أُجريت المقابلات عن بُعد بواسطة تطبيق المراسلة، مع ترجمة من اللغتين الأمهرية والتيغرينية إلى الإنجليزية. وتم تغيير أسماء الذين أُجريت معهم المقابلات لحماية أمنهم. كما أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع مهاجر إثيوبي آخر في السعودية له اتصالات بعدد من المحتجزين، ومع خمسة من الفاعلين في المجال الإنساني يعملون مع المهاجرين وفي مجال الحماية في اليمن وإثيوبيا. ولإثبات المزاعم، حصل مختبر أدلة الأزمات التابع لمنظمة العفو الدولية على أشرطة فيديو وصور فوتوغرافية أظهرت أشخاصاً يعبُرون الحدود من اليمن إلى السعودية وقام بمراجعتها وتحقق منها. وتضمَّن ذلك فحص ما إذا كانت قد ظهرت على الانترنت ومتى ظهرت أول مرة، واللغة التي استُخدمت في أشرطة الفيديو، وتحديد الموقع الجغرافي الذي التُقط فيه المحتوى السمعي – البصري بدقة. وقد أكّدت الصور التي التقطتها الأقمار الاصطناعية في الفترة ذات الصلة ما ورد في أشرطة الفيديو تلك، حيث أظهرت أشخاصاً مجتمعين حول الحدود. كما فحص مختبر أدلة الأزمات مقاطع فيديو أظهرت أوضاع مراكز الاحتجاز من الداخل.

في 4 و15 سبتمبر/أيلول 2020، على التوالي، كتبت منظمة العفو الدولية رسائل إلى كل من وزير الداخلية السعودي عبد العزيز بن سعود آل سعود، ووزير الخارجية الإثيوبي جيدو أندار جاشيو، طلبت فيها ردوداً على تلك النتائج التي توصلت إليها. ولم تتلقَّ المنظمة أية ردود حتى 24 سبتمبر/أيلول، عندما تم الانتهاء من التقرير.

وعلى الرغم من أن الاحتجاز في ظروف مسيئة لا يقتصر على المهاجرين الإثيوبيين، فإن هذا التقرير الموجز يركز عليهم لأن الأغلبية العظمى من المهاجرين الأفارقة الذين يسافرون من اليمن إلى السعودية تأتي من إثيوبيا وفقاً لأرقام المنظمة الدولية للهجرة.[6]

[6] المنظمة الدولية للهجرة، *نقاط تتبع التدفق، المهاجرون الوافدون واليمنيون العائدون، من يناير/كانون الثاني إلى يونيو/حزيران 2020، على الرابط:* https://displacement.iom.int/system/tdf/reports/Flow%20monitoring%20Report%20Draft%20_%20Jan%20to%20June%202020_V5_0.pdf?file=1&type=node&id=9509 (زيارة الموقع في 26 سبتمبر/أيلول 2020)

3. تحت النار: رحلة مُهلِكة عبر الحدود

منذ عام 2019 حتى تفشي وباء فيروس كوفيد-19 في مارس/آذار 2020، قام 10,000 إثيوبي، رجالاً ونساءً وأطفالاً، برحلة مهلِكة من وطنهم إلى اليمن عبر جيبوتي أو الصومال في كل شهر بهدف الوصول إلى المملكة العربية السعودية، وإيجاد عمل هناك "*على أمل الحصول على حياة أفضل*"، كما قال أحد المهاجرين.[7]

في هذه الرحلة، خاطرت النساء بسلامتهن الشخصية. فقد قالت إحدى النساء الإثيوبيات لمنظمة العفو الدولية إن النساء المهاجرات عموماً خاطرنَ بالتعرض لإساءة المعاملة الجنسية في اليمن.[8] فقالت "أبيبا" إن العديد من النساء اغتُصبن أثناء إقامتهن في اليمن من قبل رجال الشرطة اليمنيين والمهربين: "شقيقتي حامل في الشهر الخامس. وكانت قد اغتُصبت في اليمن. وكلما سألتها عن الفاعل، تجهش بالبكاء".[9]

وعندما تفاقم وباء فيروس كوفيد-19 في مطلع مارس/آذار، قامت السلطات الحوثية بطرد المهاجرين الإثيوبيين الذين كانوا يعملون في شمال اليمن بالقرب من الحدود السعودية بهدف كسب بعض المال كي يتمكنوا من دفعه إلى المهربين مقابل تهريبهم إلى السعودية. وقالوا إن السلطات الحوثية اتَّهمتْهم بنشر الفيروس. وقال "زنيبي"، وهو عامل بناء عمره 26 عاماً، إن مسؤولاً حوثياً قال له: *"لا نريدكم أن تموتوا هنا، اذهبوا إلى السعودية"*.[10]

"أمرَ الحوثيون الجميع بمغادرة المكان بدون أن نأخذ مقتنياتنا. وكان علينا أن نغادر على عجل. وكان عشرون ألف شخص يسيرون باتجاه المملكة العربية السعودية". تيسفاي،[11]

ووفقًا للمنظمة الدولية للهجرة وشهادات المهاجرين التي وثّقتها منظمة العفو الدولية وأشرطة الفيديو التي شاهدتها المنظمة والتي تُظهر حركة على طول الحدود، فإن عدة آلاف من الأشخاص طُردوا عبر الحدود في مارس/آذار وأبريل/نيسان 2020. كما ذكر مهاجرون أنه خلال تلك الفترة، حدثت عمليات العبور يومياً من موقعين في محافظة صعدة، وهما: سوق الرقو والغار. وفي وقت كتابة هذا التقرير كان هناك عدة آلاف من المهاجرين الإثيوبيين الذين تقطَّعت بهم السبل على الحدود اليمنية – السعودية بدون الحصول على رعاية صحية أو مياه نظيفة.[12]

وورد في سبع شهادات، فإن رجالاً ونساءً وأطفالاً إثيوبيين عبروا الحدود تحت تبادل إطلاق النار بين الحوثيين وقوات الأمن السعودية.

وقال تيسفاي: "عندما اقتربنا [من نقطة العبور السعودية]، أطلق الجانب السعودي النار

---

[7] المنظمة الدولية للهجرة، *نقاط تتبع التدفق، المهاجرون الوافدون واليمنيون العائدون من المملكة العربية السعودية في عام 2019*، على الرابط: https://displacement.iom.int/system/tdf/reports/YE-Migrants_FMR_%202019_Annual_Dashboard_08012020%20Final_0.pdf?file=1&type=node&id=7619 (زيارة الموقع في 26 سبتمبر/أيلول 2020)؛ المنظمة الدولية للهجرة، *نقاط تتبع التدفق، المهاجرون الوافدون واليمنيون العائدون من المملكة العربية السعودية في أبريل/نيسان 2020*، على الرابط: https://displacement.iom.int/system/tdf/reports/YE-Migrants_FMR_%20April%202020%20Dashboard_04052020_0.pdf?file=1&type=node&id=8468 (زيارة الموقع في 26 سبتمبر/أيلول 2020).

[8] مقابلة مع أبيبا، بواسطة تطبيق المراسلة، 9 يوليو/تموز 2020.

[9] مقابلة مع أبيبا، بواسطة تطبيق المراسلة، 9 يوليو/تموز 2020.

[10] مقابلة مع زنيبي، بواسطة تطبيق المراسلة، 14 يوليو/تموز 2020.

[11] مقابلة مع تيسفاي، بواسطة تطبيق المراسلة، 22 يوليو/تموز 2020.

[12] المنظمة الدولية للهجرة، *عشرات آلاف المهاجرين الذين تقطَّعت بهم السبل في اليمن يخشون على حياتهم*، 14 يوليو/تموز 2020، على الرابط: https://reliefweb.int/report/yemen/tens-thousands-migrants-stranded-yemen-fear-their-lives (زيارة الموقع في 26 سبتمبر/أيلول 2020). كما وصلت شهادة واردة في مقابلة بواسطة البريد الإلكتروني مع عامل في المجال الإنساني في 23 سبتمبر/أيلول 2020.

علينا، لكن لم يكن أمامنا خيار آخر غير الاستمرار في الاتجاه نفسه. وكان الحوثيون يطلقون النار كذلك، ولذا، اخترنا طريقاً واحداً. ونتيجة لذلك، أُصيب عدد من الأشخاص بجروح. فقد أُصيب صديق لي كان بجانبي بجروح في رجله وذراعه، فسقط أرضاً. حاولنا أن نحمله، ولكن السعوديين شاهدونا وأطلقوا النار علينا، فاضطررنا للمغادرة. لقد كان آلاف الأشخاص يركضون."[13]

وقالت سلام، وهي امرأة في الخامسة والعشرين من العمر، عبَرت من الغار:[14] *"لقي العديد من الفتيات حتفهن. واضطررنا إلى الجري. ولا نعلم ما حدث بعد ذلك"*. وقال كيروس، وهو رجل عمره 28 عاماً عبرَ من سوق الرقو:[15] *"رأيت ستة أشخاص لقوا حتفهم. فقد [أطلقت قوات الأمن السعودية] النار عليهم، وتوفي أشخاص آخرون في وقت لاحق"*. ولم تتمكن منظمة العفو الدولية من إثبات وقوع عمليات إطلاق النار بشكل مستقل، ولكن معظم المحتجزين قالوا إنهم رأوا أشخاصاً جرحى، وأحياناً قتلى بينما كانوا يعبرون تحت وابل النيران.[16] وقد أعاقت عمليات إطلاق النار تحركات بعض الأشخاص، فمكثوا في الصحراء لمدة تتراوح بين يوم واحد وأربعة أيام بين المعبريْن الحدوديْن. فقال المهاجر سولومون، البالغ من العمر 28 عاماً:[17] *"قضينا يومين بدون طعام أو ماء. كان الأشخاص جوعى وعطشى وضِعافاً"*.

وألقت قوات الأمن السعودية القبض على المهاجرين حال وصولهم إلى الجانب السعودي من الحدود. وقال الأشخاص الذين أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم إن حرس الحدود صادروا جميع مقتنياتهم، بما فيها النقود والهواتف والملابس. وذكر أحد المهاجرين إنه تعرَّض لإساءة معاملة قاسية على أيدي حرس الحدود. وقال كيروس:[18] *"أمرَنا الحراس بالانبطاح أرضاً على وجوهنا، وانهالوا علينا بالضرب. وعندما حاولنا التحرك، أطلقوا النار باتجاهنا"*. واقتيد معظم الأشخاص الذين أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم إلى "مركز احتجاز الداير" فوراً، ولكن ثلاثة رجال قالوا إن الحراس اقتادوهم إلى مجمع مجاور بالقرب من نهر، حيث قضوا يوماً أو يومين.[19]وقال سولومون: *"لقد كان المهاجرون ضعفاء إلى حد أن بعضهم سقط أرضاً. وكنا مقيَّدين بالسلاسل أزواجاً. ربطونا من أيدينا بسلاسل بلاستيكية، وكان الجنود يطوّقوننا.*[20]وقال أحد المحتجزين لمنظمة العفو الدولية إن نحو 30 طفلاً تتراوح أعمارهم بين 12 سنة و16 سنة، محتجزون معهم.[21]وقال سولومون: *"عندما كنا نطلب ماء، لم يعطونا نقطة ماء، بل كانوا يضربوننا.*[22] وذكر محتجزون أنهم اقتيدوا إلى نهر قريب كي يشربوا من مائه. وفي هذا المجمع، قال أحد المحتجزين الذكور إنه خضع لفحص للكشف عن الإصابة بفيروس كوفيد-19، بينما قال رجلان آخران إنه تم فحصهما في مركز "احتجاز الداير".[23]

ثم نُقل المهاجرون في شاحنات أو حافلات من الحدود أو المجمع إلى مركز احتجاز دائم. وقال سولومون: *"قامت قوات الأمن [السعودية] بنقلنا إلى مركز "احتجاز الداير" بمركبات كبيرة تتسع لخمسين أو ستين شخصاً، بالتناوب طوال اليوم.*[24]

---

[13] مقابلة مع تيسفاي بواسطة تطبيق المراسلة، 22 يوليو/تموز 2020.

[14] مقابلة مع سلام بواسطة تطبيق المراسلة، 25 يونيو/حزيران 2020.

[15] مقابلة مع كيروس بواسطة تطبيق المراسلة، 6 يوليو/تموز 2020.

[16] مقابلة مع كل من أبيبا، زيرو، زنيبي، هاغوس، روزا، سولومون، تيسفاي، وتيرهاس بواسطة تطبيق المراسلة، 9، 10، 14، 15، 16، 20، 22، 31 يوليو/تموز 2020.

[17] مقابلة مع سولومون بواسطة تطبيق المراسلة، 20 يوليو/تموز 2020.

[18] مقابلة مع كيروس بواسطة تطبيق المراسلة، 6 يوليو/تموز 2020.

[19] مقابلات مع كيروس وسولومون وتيسفاي بواسطة تطبيق المراسلة، 6، 20، 22 يوليو/تموز 2020.

[20] مقابلة مع سولومون بواسطة تطبيق المراسلة، 20 يوليو/تموز 2020.

[21] مقابلة مع تيسفاي بواسطة تطبيق المراسلة، 22 يوليو/تموز 2020.

[22] مقابلة مع سولومون بواسطة تطبيق المراسلة، 20 يوليو/تموز 2020

[23] مقابلات مع هاغوس، سولومون وتيسفاي بواسطة تطبيق المراسلة، 15، 20، 22 يوليو/تموز 2020.

[24] مقابلة مع سولومون بواسطة تطبيق المراسلة، 20 يوليو/تموز 2020

4. ظروف الاحتجاز المسيئة وغير الصحية

في وقت كتابة هذا التقرير، ظل عدة آلاف من الرجال والنساء، من بينهن حوامل، والأطفال، ومن بينهم حديثو ولادة ورُضَّع ومراهقون ليسوا برفقة أوصياء قانونيين، رهن الاحتجاز في ما لا يقل عن خمسة مراكز احتجاز. وقد احتُجزوا جميعاً في مراكز مختلفة خلال فترة احتجازهم، وذلك وفقاً لشهادات مهاجرين. وفي حين أن الظروف والمعايير تنوَّعت من مرفق لآخر، فقد وثَّقت منظمة العفو الدولية نمطاً عاماً للزنازين الشديدة الاكتظاظ، وعدم كفاية الطعام والماء والتمديدات الصحية، بما فيها مرافق المراحيض، بالإضافة إلى عدم توفر الرعاية الطبية الكافية. وقد فُصل الرجال عن النساء عند وصولهم، ووُضعوا في مبانٍ مختلفة.

عدم الحصول على الرعاية الصحية الكافية، بما في ذلك في الحالات الحرجة

لم يحصل المحتجزون على رعاية صحية كافية في أي من مراكز الاحتجاز. وفي مركزيْ احتجاز في وقت لاحق من رحلة الاحتجاز، يؤخذ المحتجزون الذين يعانون من حالات خطيرة بشكل خاص، لرؤية أحد العاملين في المجال الصحي. وقال أحد المحتجزين، الذي فحَصه عامل صحي، إن السلطات تقدم أقراص الدواء نفسها إلى كل مريض بدون أن تفصح لهم عنها، وبغض النظر عن المشكلات الصحية المحددة التي يعانون منها، سواء كانت مرضاً جلدياً أو التهاب جرح. والنتيجة أن العديد من المشكلات الصحية تظل بدون علاج أو يتلقى أصحابها عناية ومعالجة غير مناسبة.[25]

وقال مهاجرون ممن قابلتْهم منظمة العفو الدولية إنهم رأوا محتجزين مصابين بجروح مفتوحة ولم يتلقوا العلاج.[26] وذكر محتجزون أن الجروح الناجمة عن طلقات نارية كانت تشكل المشكلات الصحية الأشد خطورة في مركز "احتجاز الداير"، وهو المركز الأول الذي يُحتجز فيه المهاجرون، الأمر الذي يعرِّض المحتجزين الجرحى لخطر الوفاة. وقال زنيبي:[27] *" لم تتم معالجة الأشخاص الجرحى، وبدأت الديدان تغزو جراح بعضهم. وكانوا يصرخون طوال الليل. لقد كان سماع تلك الأصوات مؤلماً"*. لقد كان بالإمكان معالجة هؤلاء الأشخاص بسبب وجود مرفق صحي في مركز " احتجاز الداير"، حيث كانت النساء يُنقلنَ للولادة. (انظر الفصل المعنون بـ "احتجاز النساء والأطفال في ظروف مسيئة"). ولم تستطع منظمة العفو الدولية تحديد ما حدث للمحتجزين المصابين بطلقات نارية لأن المحتجزين الذين قابلتْهم قالوا إنهم لم يُنقلوا معاً إلى مرافق أخرى، ولم يحدث بينهم اتصال لاحقاً". فقد قالت أبيبا "*إن بعض الأشخاص الجرحى والأشخاص الذين فقدوا عقولهم تُركوا خلفهم في مركز "احتجاز الداير"*.[28]

ومن بين المشكلات الصحية الأكثر شيوعاً، التي ذكر المحتجزون أنهم عانوا منها أو رأوا غيرهم من الزملاء المحتجزين يعانون منها، هي التهابات الجلد، التي يمكن أن تتحول إلى جروح مفتوحة نتيجة للتهيُّج، والتسمم الغذائي، والإسهال والحمى الصفراء، وما يصفه المحتجزون بأنه "تضخم الجسم".[29] إن المرض وعدم كفاية الطعام أدَّيا إلى فقدان الوزن لدى العديد من المحتجزين، وأصبحوا ضعفاء للغاية. وقال هاغوس الذي احتُجز في سجن جازان المركزي لمدة خمسة أشهر[30]: *"إنهم لا يستطيعون المشي، ولذا فإننا*

---

[25] مقابلة مع روزا بواسطة تطبيق المراسلة، 17 يوليو/تموز 2020

[26] مقابلات مع أبيبا وزنيبي بواسطة تطبيق المراسلة، 9 ، 14 يوليو/تموز 2020

[27] مقابلة مع زنيبي بواسطة تطبيق المراسلة، 14 يوليو/تموز 2020

[28] مقابلة مع أبيبا بواسطة تطبيق المراسلة، 9 يوليو/تموز 2020

[29] مقابلات مع كل من يوهانيس، كيروس، أبيبا، زيرو، زنيبي، هاغوس، روزا وسولومون بواسطة تطبيق المراسلة في 2، 6، 9، 10، 14، 15، 17، 20 يوليو/تموز 2020

[30] مقابلة مع هاغوس بواسطة تطبيق المراسلة، 15 يوليو/تموز 2020.

نضطر إلى حملهم إلى المراحيض".
وقال محتجزون إنهم يطلبون العناية الطبية مراراً من الحراس، ولكن دون جدوى.[31] وبدلاً من ذلك، فإن تلك المطالب تسبب لهم مزيداً من إساءة المعاملة. ففي إحدى الحالات ذكر أحد المحتجزين أنه شعر وزملاءه النزلاء بالإحباط واحتجُّوا، فما كان من الحراس إلا أن ضربوه وزملاءه النزلاء واستخدموا أسلحة الصعق الكهربائي ضدهم (انظر الفصل المعنون بـ "التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة على أيدي الحراس").[32] كما أن النساء الحوامل لا يحصلن على الرعاية الصحية قبل الولادة (انظر الفصل المعنون بـ "عدم توفير العناية والمعالجة للنساء الحوامل المحتجزات"). بيد أنه في أشد الحالات حرجاً يُنقل المحتجزون إلى غرفة طبية داخل مركز الاحتجاز، حيث يفحصهم رجل يقول إنه طبيب. وقالوا إنه يطرح عليهم الأسئلة نفسها، ثم يصف لهم أقراصاً بدون أية متابعة طبية.[33] ونتيجة لذلك يُترك المحتجزون يكابدون الألم، وتصبح حالتهم الصحية عرضة لمزيد من التدهور.
ونتيجةً لإصابتهم بالصدمة من جراء الرحلة والاحتجاز وانعدام اليقين في أوضاعهم، فإن المحتجزين يعانون من مشكلات صحية عقلية خطيرة. ووصف بعض المحتجزين نزلاء آخرين بأنهم "فقدوا عقولهم".[34] وليس ثمة أدلة على توفر أية رعاية ومعالجة طبية عقلية في أيٍّ من مراكز الاعتقال على الرغم من الحاجة الماسة لها.
فقد قالت أبيبا، البالغة من العمر 24 عاماً، والتي قطعت الرحلة من إثيوبيا إلى السعودية مع صديقة لها: "إن بعض النساء يكلِّمن أنفسهن، وبعضهن لا يرتدين ملابسهن، وأخريات لا يستطعن التحكم [بأنفسهن] عند التبوُّل... وإذا مكثنا هنا طويلاً، فإن العديد من النساء سيصبحن كذلك. ثمة توتر شديد، ويتعارك العديد من الأشخاص بسبب وجود جماعات عرقية مختلفة. إن الجميع فقدوا الأمل."[35]
وقال اثنان من المحتجزين إنهما منعا نزلاء يائسين من محاولات الانتحار في سجن جازان المركزي وفي سجن جدة.[36] وقال مهاجرون إن ظروف الاحتجاز، ولاسيما الحر الشديد وعدم كفاية الطعام، بالإضافة إلى أنه لا تلوح في الأفق أية احتمالات بإطلاق سراحهم، تسبَّبت بتفشي التوتر الشديد ومشاعر الإحباط بين المحتجزين، مما دفع بعضهم إلى محاولة الانتحار. وقال هاغوس إن رجليْن في غرفته حاولا الانتحار:
"أحدهما ربطَ ملابس حول عنقه وشدَّها، فأزلنا الملابس عن عنقه. والآن لا نتركه لوحده، فثمة شخص يراقبه باستمرار (...) وذهب آخر إلى المراحيض وربط ملابس [حول عنقه كذلك]. ولأنه مكث هناك مدة طويلة، دخلنا عليه وفكَّينا الملابس عنه. وعندما وصلنا كان الرجل لا يزال على قيد الحياة."[37]
وفي رواية مشابهة، قال "زيرو"، الذي كان محتجزاً في سجن جدة لمدة أربعة أشهر، إن بعض الأشخاص حاولوا الانتحار شنقاً باستخدام الملابس، ولكن زملاءهم النزلاء منعوهم من ذلك.[38]

زنازين مكتظة للغاية

وفقاً لشهادات شهود وأشرطة فيديو قامت منظمة العفو الدولية بمراجعتها، كان المهاجرون محشورين في زنازين، حيث حُشر ما لا يقل عن 65 شخصاً في زنزانة واحدة، وفي بعض الأحيان وصلوا إلى 500 شخص دفعة واحدة. وذكر محتجزون في مركز احتجاز الداير وسجن جازان المركزي أن معدل عدد النزلاء في الزنزانة الواحدة وصل إلى 350 شخصاً. وقال محتجزون لمنظمة العفو الدولية إنهم عرفوا عدد المحتجزين في زنزانتهم لأن حراس السجن يقومون بعدِّهم لدى وصولهم إلى كل مركز احتجاز. وقال هاغوس إن *"عدد النزلاء في زنزانتي بلغ بين 300 و350 شخصاً. وأنا أعرف ذلك لأنهم قاموا بعدّنا لدى وصولنا".*[39]
وذكر محتجزون تحدثتْ معهم منظمة العفو الدولية إنه في كلا الموقعيْن، وبغض النظر عن حجم الزنزانة، فإنه لا يتوفر حيز كاف للجميع للاستلقاء والنوم في الوقت نفسه، سواء وُجدت فيها أسرَّة أم لم توجد.[40] أما في مركز احتجاز الداير، فإن الأوضاع تبدو أسوأ. فقد ذكرت روزا، البالغة من العمر 20 عاماً، والتي احتُجزت في المركز المذكور لمدة 23 يوماً، أنه: *"لا يستطيع الجميع أن يناموا في وقت واحد، فبعضهم*

---

[31] مقابلات مع كيروس، زيرو، زنيبي، هاغوس، روزا بواسطة تطبيق المراسلة في 6، 10، 14، 15، 17 يوليو/تموز 2020.
[32] مقابلة مع تيسفاي بواسطة تطبيق المراسلة، 22 يوليو/تموز 2020.
[33] مقابلات مع كل من أبيبا، زنيبي، روزا وتيسفاي بواسطة تطبيق المراسلة، 9، 14، 17، 22 يوليو/تموز 2020.
[34] مقابلات مع أبيبا، هاغوس، روزا بواسطة تطبيق المراسلة 9، 15، 17 يوليو/تموز 2020.
[35] مقابلة مع أبيبا بواسطة تطبيق المراسلة، 9 يوليو/تموز 2020.
[36] مقابلة مع زيرو وهاغوس بواسطة تطبيق المراسلة، 10 و15 يوليو/تموز 2020.
[37] مقابلة مع هاغوس بواسطة تطبيق المراسلة، 15 يوليو/تموز 2020.

[38] مقابلة مع زيرو بواسطة تطبيق المراسلة، 10 يوليو/تموز 2020
[39] مقابلة مع هاغوس بواسطة تطبيق المراسلة، 15 يوليو/تموز 2020.
[40] مقابلة مع كل من زيرو، هاغوس، روزا، سولومون بواسطة تطبيق المراسلة، 10، 15، 16، 20 يوليو/تموز 2020.

يجب أن يقف، فيما ينام البعض الآخر. ولم تتوفر فيه أسرَّة، وكنا مجبرين على النوم على التراب. ولم يكن السقف يغطي الغرفة بالكامل،[41] *ولذا، عندما يهطل المطر، فإنه ينزل علينا وعلى الأرض. ولم يكن هناك مخرج للماء".*[42]

وذكر محتجزون في سجن جازان المركزي أنهم ينامون على أسرَّة معدنية من طابقين بدون فرشات أو بطانيات، وأن بعضهم اضطر للنوم على الأرض أو تحت الأسرَّة، وأن عدم توفر حيز كان يقيّد حركتهم.[43] وقال جميع المحتجزين إنه مع ارتفاع درجات الحرارة إلى 35 درجة مئوية في أبريل/نيسان ومايو/أيار وإلى حوالي 40 درجة في يوليو/تموز وأغسطس/آب، فإن الجو يصبح حاراً جداً في تلك الزنازين المكتظة للغاية، وخاصة في مركز احتجاز الداير وسجن جازان المركزي، حيث لا تتوفر تهوية كافية، وفي بعض الحالات لا تتوفر تهوية بتاتاً. وفي سجنيْ جدة ومكة، قدَّر بعض المحتجزين عدد النزلاء في كل زنزانة بنحو 60 إلى 80 شخصاً. وخلافاً لمراكز الاحتجاز، فقد توفرت فيهما بطانيات على الأسرَّة المعدنية وتهوية، الأمر الذي يساعد النزلاء في ذلك الجو الحار بحسب ما ذكروا.[44]

وقال جميع المحتجزين إنهم كانوا محبوسين داخل الزنازين لمدة 24 ساعة في اليوم، بدون التعرض للضوء الطبيعي أو الهواء الطلق كما لم يسمح لهم بممارسة الرياضة.

عدم كفاية الطعام والماء

قال جميع المحتجزين، بغض النظر عن أماكن احتجازهم إن الطعام الذي كانوا يحصلون عليه كان غير كاف، وذا قيمة غذائية متدنية. وقالوا إنهم عادة ما كانوا يأكلون رغيفاً مشروحاً صغير الحجم في الصباح وفي المساء، وبعض الأرز أو الخبز فقط على الغداء. وفي مركز احتجاز الداير قال بعض المحتجزين إنهم كانوا يحصلون على الطعام مرتين في اليوم فقط. وقال "زيرو"، البالغ من العمر 24 عاماً، والذي احتُجز في مركز احتجاز الداير لمدة خمسة أيام: "في بعض الأحيان لم يتوفر طعام كافٍ للجميع، ولذا كنا نتقاتل عليه فيما بيننا"[45]. وفي سجن جدة كان الطعام أفضل إلى حد ما، كما قال اثنان من المحتجزين، إذ كانت الحصة أكبر قليلاً، مع إضافة الفاصولياء إلى الأرز في بعض الأحيان.[46] وذكر بعض المحتجزين أنهم أُصيبوا بالمرض بسبب الطعام، لأنه كان يُترك في الخارج في الجو الحار قبل توزيعه عليهم. وأصبح محتجزون آخرون ضعفاء جسدياً نتيجةً للطعام غير الكافي وغير الصحي.[47]

وفي جميع المراكز يقوم المحتجزون بتعبئة الماء في زجاجات بلاستيكية من حنفيات الحمامات، حيث تتوفر مياه جارية. وفي مركز احتجاز الداير والمخيم العسكري في جازان، لا يُعطى المحتجزون كمية كافية من مياه الشرب على الرغم من الحرارة الشديدة.[48] فقالت روزا: *"لم يتوفر لدينا ما يكفي من مياه الشرب. فكنا نقف في الطابور للحصول على الماء، وأحياناً نتقاتل. وكان التحكم بماء الحنفيات يتم من الخارج. كان [حراس السجن] يفتحونها لمدة 30 دقيقة أثناء الوجبات، ثم يغلقونها، وتظل مغلقة طوال الوقت المتبقي."* [49] والنتيجة هي أن المحتجزين في هذين المركزين لا يحصلون على الماء لفترة كافية من الوقت.

رداءة المرافق الصحية ومستوى النظافة

وفقاً لأقوال جميع المحتجزين الذين تحدثتْ إليهم منظمة العفو الدولية، فإن مراكز الاحتجاز، التي يُحتجز فيها المهاجرون في البداية، لا تحتوي على مراحيض صحية ونظيفة، ولا تتوفر فيها للمحتجزين مياه كافية للغسل في الزنازين المكتظة للغاية في درجات حرارة مرتفعة. وبالنتيجة فإنهم نادراً ما يستطيعون الاستحمام إلا بعد نقلهم إلى سجنيْ جدة ومكة. وحتى عندما تتوفر مياه كافية للاستحمام في مرافق الاحتجاز فيما بعد، فإنه لا يوجد صابون فيها، ولذا فإنهم لا يستطيعون المحافظة على نظافتهم الشخصية.[50] ونظراً لأن جميع مقتنيات المحتجزين صودرت على الحدود، فإنهم لا يملكون سوى الملابس التي يرتدونها، بدون إمكانية تغييرها.[51] وقد أسهمت هذه الظروف في الإصابة بأمراض جلدية لا تتم معالجتها على نحو كاف (انظر الفصل المعنون بـ "عدم الحصول على الرعاية الصحية الكافية، بما في ذلك في الحالات

---

[41] كان السقف مصنوعاً من قضبان معدنية مثل قفص، وفقاً لرواية المحتجزين، التي تتطابق مع أشرطة الفيديو التي تمت مراجعتها من قبل منظمة العفو الدولية

[42] مقابلة مع روزا بواسطة تطبيق المراسلة، 16 يوليو/تموز 2020

[43] مقابلات مع كل من كيروس، أبيبا، زنيبي، هاغوس، روزا بواسطة تطبيق المراسلة، في 6، 9، 14، 15، 16 يوليو/تموز 2020.

[44] مقابلات مع سلام، أبيبا، سولومون، وتيسفاي بواسطة تطبيق المراسلة، في 25 يونيو/حزيران و9، 20، 22 يوليو/تموز 2020

[45] مقابلة مع زيرو بواسطة تطبيق المراسلة، في 14 يوليو/تموز 2020

[46] مقابلتان مع سلام وروزا بواسطة تطبيق المراسلة، في 25 يونيو/حزيران و16 يوليو/تموز 2020.

[47] مقابلات مع أبيبا، زنيبي، روزا بواسطة تطبيق المراسلة، في 9، 14، 17 يوليو/تموز 2020.

[48] مقابلات مع زيرو، زنيبي، روزا، تيسفاي بواسطة تطبيق المراسلة، في 10، 14، 17، 22 يوليو/تموز 2020.

[49] مقابلة مع روزا بواسطة تطبيق المراسلة، في 16 يوليو/تموز 2020.

[50] مقابلتان مع سلام وترهاس بواسطة تطبيق المراسلة، في 25 يونيو/حزيران و31 يوليو/تموز 2020.

[51] مقابلات مع سلام، كيروس، زنيبي، روزا، سولومون، فريويني بواسطة تطبيق المراسلة، في 25 يونيو/حزيران و6، 14، 17، 20، 28 يوليو/تموز 2020.

الحرجة"). فقد قالت "ترهاس"، البالغة من العمر 30 عاماً: *"إنني لم أنظّف جسدي جيداً منذ أربعة أشهر. وغزا القمل شعري لأنني لم أغسله بالصابون، كما انتشر في ملابسي أيضاً."* [52]
وقال جميع المحتجزين إنه في مركز احتجاز الدائر لا يوجد مرحاض، ويستخدم المحتجزون ركناً في الغرفة كمرحاض.
فقد قال "زنيبي"، الذي احتُجز في مركز احتجاز الدائر لمدة شهر:
"إنه جحيم، لم أر في حياتي ما يشبهه. إذ علينا أن ننام ونأكل ونقضي الحاجة في المكان نفسه. فلا يوجد مراحيض. ولذا نتبوَّل على الأرض، ليس بعيداً عن مكان نومنا. وفي بعض الأحيان نضطر للدعس عليه."[53]
في سجن جازان المركزي، تفتقر المراحيض إلى النظافة، وتفيض بما فيها، ولا تعمل بشكل سليم لعدم توفر الماء الكافي، كما أن عددها غير كافٍ.[54]

احتجاز النساء والأطفال في ظروف مسيئة

في المملكة العربية السعودية يُحتجز الرجال والنساء بشكل منفصل في معظم الوقت. وفي حالات قليلة، احتُجزوا معاً خلال الأيام القليلة الأولى في مركز احتجاز الدائر. وفي سجنيْ جدة ومكة كانت النساء الحارسات يتولين حراسة النساء المحتجزات، ولكن في مراكز أخرى كان حراس رجال يحرسون النساء المحتجزات ويتعاملون معهن. ولم تُبلغ النساء المحتجزات عن أية حالات إساءة معاملة جنسية من قبل الحراس الرجال، وقلن إنهن نادراً ما كنَّ يرونهم.
وقالت ثلاث نساء من المحتجزات إنهن، مع محتجزات أخريات، لم يحصلن على مستلزمات النظافة في مركز احتجاز الدائر وسجن جازان المركزي، بينما وُزّعت مستلزمات النظافة في سجن جدة فقط. وفي نهاية الأمر، اضطرت النساء إلى قص قِطع من الملابس لاستخدامها خلال فترة الحيض، مع أنهن لم يكن لديهن غيارات ملابس. وفي سجن جازان المركزي، قالت إحدى المحتجزات إن مسؤولاً إثيوبياً أحضر معه ذات مرة فوط صحية أثناء زيارته.

عدم توفير العناية والمعالجة للنساء الحوامل المحتجزات

ذكرت نساء محتجزات أن ثمة عدداً كبيراً من النساء الحوامل في الحجز.[55] فقد قالت روزا، وهي امرأة حامل في الشهر السادس، إنه كان هناك 30 امرأة حامل من أصل 108 نساء محتجزات في زنزانتها في سجن جازان المركزي، بينما كان هناك خمس نساء حوامل، من أصل 100 امرأة محتجزة في سجن جدة. ولا تتمتع النساء الحوامل بأية معاملة تفضيلية في السجون باستثناء مركز احتجاز الدائر حيث يُسمح لهن بالنوم خارج الزنزانة الرئيسية غير الصحية في باحة داخلية بدون أسرَّة، وقد كابدنَ الحرارة الشديدة وعدم كفاية الطعام وتدني مستوى النظافة، بالإضافة إلى انعدام الرعاية الصحية قبل وصولهن إلى سجن جدة في رحلة تستغرق ما يزيد على شهر عقب العبور من اليمن. وقالت نساء حوامل ممن أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهن، إنهن قلقات بشأن عدم امتلاكهن غيارات ملابس، ومن أن مقاسات ملابسهن لا تغطي أجسامهن الكاملة، وأنهن متَّسخات، وغَزاهنَّ القمل في بعض الحالات (أنظر الفصل "ردءاة المرافق الصحية ومستوى النظافة"). وعندما تُنجب النساء، لا يكون لديهن ملابس نظيفة لمواليدهن، ويستخدمن المناديل بدلاً منها.[56]
وحتى في سجن جدة لا تحصل النساء الحوامل على رعاية صحية بشكل اعتيادي. ففي إحدى الحالات قالت سلام، وهي امرأة حامل طلبت رؤية طبيب، لمنظمة العفو الدولية إن الحراس قالوا لها إنها إذا خرجت، فإنها يمكن أن تصاب بفيروس كوفيد-19، وتنقله إلى الزنزانة، ولذلك يجب ألا تخرج.[57]
وفي النهاية سُمح لكل من روزا، وهي امرأة حامل في الشهر السادس وعمرها 20 عاماً، وترهاس، وهي امرأة حامل في الشهر التاسع عمرها 30 عاماً، برؤية طبيب داخل مجمع السجن في جدة، مع ما يزيد على 15 امرأة، معظمهن حوامل. وقالت اثنتان من المحتجزات لمنظمة العفو الدولية إن الحراس وضعوا سلاسل معدنية في رجليهما وربطوهما معاً. وكانت حركتهما مقيَّدة عند ركوب السيارة والسير على الأقدام لمدة 25 دقيقة تقريباً حول المجمع للوصول إلى غرفة الطبيب، حيث ظلتا مقيدتين أثناء الفحص بحسب ما قالت روزا. وفي حين أنهم أجروا فحص بالموجات فوق الصوتية (ألترا ساوند) لترهاس، فقد رفضوا إجراء فحص من هذا النوع لروزا طوال فترة حملها. وقالت روزا: *"هذا ليس فحصاً سليماً. فالطبيب*

---

[52] مقابلة مع ترهاس بواسطة تطبيق المراسلة، 31 يوليو/تموز 2020.

[53] مقابلة مع زنيبي بواسطة تطبيق المراسلة، في 14 يوليو/تموز 2020.

[54] مقابلات مع يوهانيس، كيروس، زيرو، هاغوس، سولومون بواسطة تطبيق المراسلة، في 2، 6، 10، 15، 20 يوليو/تموز 2020

[55] مقابلات مع يوهانيس، كيروس، أبيبا، زنيبي، سولومون، فريويني بواسطة تطبيق المراسلة، في 2، 6، 9، 14، 20، 28 يوليو/تموز 2020

[56] مقابلتان مع روزا وترهاس بواسطة تطبيق المراسلة، في 17، 31 يوليو/تموز 2020.

[57] مقابلة مع سلام بواسطة تطبيق المراسلة، في 25 يونيو/حزيران 2020.

يسألنا عن حالنا ويعطينا بعض الأدوية.[58] *فقد قاسَ حرارتي. رأيتُ جهاز* فحص الموجات فوق الصوتية *(الألترا ساوند)، فطلبتُ أن يجري لي فحصاً به. أخبرتُه أنني أعاني من ألم في المعدة وأنني أتقيَّأ أحياناً. ولم يسألني إلا عمَّا إذا كان الجنين يتحرك، ولكنه لم يُجر أي فحص لي بذلك الجهاز. وأعطانا جميعاً الأقراص نفسها، ولذا فإنني لم أتناولها".*[59]

إن انعدام الرعاية الطبية في فترة ما قبل الولادة، تزيد من المخاطر على الأمهات والأطفال. وقالت روزا إنها تعرف امرأتين أجهضتا. وكانت إحداهما حاملاً في الشهر الخامس. وخلال زيارة إلى المركز الطبي، أجرى لها الطبيب فحص بالموجات فوق الصوتية وقال لها إن الجنين قد مات، وأعطى المرأة أقراصاً. وأضافت روزا تقول إن المرأة تناولت الأقراص. كانت تتألم، ولكنها لم تكن تنزف، وظل بطنها بنفس الحجم.[60] ويعتبر هذا الأمر مثالاً واضحاً على انعدام المعالجة الطبية السليمة، وأنه يمكن أن يكون لها مضاعفات خطيرة على صحة المرأة وحملها في المستقبل.

وأنجبت العديد من النساء مواليدهن أثناء احتجازهن. وقد نُقلن إلى مرفق طبي، مكثن فيه من أسبوع إلى عشرة أيام قبل إعادتهن مع مواليدهن الجدد إلى ظروف الاحتجاز غير الصحية نفسها بدون توفير ما يكفيهن من الطعام والماء وشروط الصحة والنظافة في مركز احتجاز الداير.[61] وهذا يعرّض الرضيع حديث الولادة للخطر. فقد قالت روزا: *"وضعتْ إحدى النساء مولودها قبل شهر وثلاثة أيام. ولا تتوفر ملابس للطفل، ويبدو مريضاً، ووجهه غائر وجسمه نحيف جداً. وإذا قضينا مزيداً من الوقت هنا، فإن الأمر نفسه سيحدث لنا، فإننا لا نستطيع الحصول على معالجة جيدة عندما ننجب مواليدنا. وكلما طال مكوثنا هنا، كلما ازدادت معاناتنا".*[62]

الأطفال

إن ظروف الاحتجاز يمكن أن تُحدث آثاراً ضارة خطيرة على الأطفال. ويتَّسم الأطفال الذين ليسوا برفقة أوصياء قانونيين بالضعف بشكل خاص. وإن النساء اللائي قابلتْهن منظمة العفو الدولية احتُجزن في زنازين تضم ما معدله 10 أطفال في كل مركز احتجاز، تتراوح أعمارهم بين سنة واحدة وأربع سنوات وكانوا محتجزين مع أمهاتهم.[63] وكان الرجال والنساء محتجزين معاً في الزنزانة نفسها، حيث احتُجز عشرات من المراهقين الذين ليسوا برفقة أوصياء قانونيين وتتراوح أعمارهم بين 14و 17 سنة، في مركز احتجاز الداير وسجن جازان المركزي، ومن ستة إلى اثني عشر مراهقاً في سجن جدة. ويقول المحتجزون إنه لا يوجد من يعتني بأولئك الأطفال.[64]

كما يفتقر الأطفال إلى الحصول على ما يكفي من الطعام والماء وخدمات الصرف الصحي، لكن الضرر يمكن أن يكون أكبر. إذ أن عدم كفاية الطعام تعرقل نموهم؛ ويقول المحتجزون البالغون إن أجسام الأطفال أنحف بكثير مما يجب أن تكون عليه في مثل أعمارهم.[65]وعندما يتعارك المحتجزون من أجل الحصول على الطعام بسبب عدم توفر طعام يكفي الجميع، فإن من المرجح أن يحصل الأطفال على كمية أقل من الطعام مما يحصل عليه البالغون.[66] ولا يستطيع الأطفال أن يغتسلوا بشكل سليم، ولذا يُصاب بعضهم بأمراض جلدية. أما السجنان الوحيدان اللذان يوزع الحراس فيها حليب الأطفال والحفاظات فهما سجن مكة وسجن جدة.[67] ولا يحصل الأطفال على أي نوع من التعليم، الأمر الذي يضرُّ بتطورهم المعرفي، مع ما يلحقه ذلك من عواقب محتملة على مستقبلهم في حالة استمرار احتجازهم.

---

[58] لم يخبروهما بنوع الدواء.

[59] مقابلة مع روزا بواسطة تطبيق المراسلة، في17 يوليو/تموز 2020

[60] لم تتمكن روزا من التواصل مرة أخرى مع تلك المرأة، ولم تحصل على أية معلومات إضافية حول حالتها.

[61] مقابلتان مع روزا وفريويني بواسطة تطبيق المراسلة، في 17، 28 يوليو/تموز 2020.

[62] مقابلة مع روزا بواسطة تطبيق المراسلة، في 17 يوليو/تموز 2020.

[63] قالت امرأة لها أطفال أكبر سناً إنهم ظلوا في إثيوبيا.

[64] مقابلتان مع زنيبي وسولومون بواسطة تطبيق المراسلة، في 14، 20 يوليو/تموز 2020

[65] مقابلتان مع روزا وتيسفاي بواسطة تطبيق المراسلة، في 17، 22 يوليو/تموز 2020

[66] مقابلة مع ترهاس بواسطة تطبيق المراسلة، في 31 يوليو/تموز 2020

[67] مقابلتان مع روزا وترهاس بواسطة تطبيق المراسلة، في 17، 31 يوليو/تموز 2020

5. الوفيات في الحجز والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة

> **"الظروف صعبة للغاية. ويشعر المرء في بعض الأحيان بأنه ما من خيار أمامه سوى الانتحار".**
>
> هاغوس، مهاجر عمره 24 عاماً، في مركز احتجاز الداير.[68]

الوفيات في الحجز

قال جميع المحتجزين الاثني عشر الذين أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم إنهم علموا بوفاة أشخاص في الحجز في زنازين غير زنازينهم؛ وذكر خمسة منهم أنهم شاهدوا جثث سبعة أشخاص في مختلف مراكز الاحتجاز. وقالت امرأتان إنهما كانتا على اتصال بأمهات توفي أطفالهن في الحجز. وفي حين أنه لم يكن من الممكن لمنظمة العفو الدولية التثبت من تلك الادعاءات بشكل مستقل، فإن ادعاءات المحتجزين يمكن أن تشير إلى أن عدد المتوفين السبعة المذكورين يحتمل أن يكون أقل من العدد الحقيقي للأشخاص الذين ربما قضوا نحبهم في الحجز.

وذكر اثنان من المحتجزين الذين تحدثتْ معهم منظمة العفو الدولية أنهم رأوا جثث ثلاثة رجال بالغين، بينهم رجل إثيوبي ورجل يمني ورجل صومالي، في مركز احتجاز الداير. وفي حين أن سبب وفاتهم غير واضح، فإن المحتجزين يعتقدون أنهم أُصيبوا بأمراض بسبب الطعام. فقالت روزا: **"نقل الحراس الجثث من غرفة الرجال ووضعوها في الخارج أمام غرفتنا طوال اليوم. وهم يُخرجون الجثث لأنه لا يجوز أن تبقى داخل الغرفة مع الرجال الآخرين. ولا أعرف سبب وجودها في الخارج طوال اليوم. لقد شعرتُ بالحزن عندما رأيت الجثة. بكيْنا وصرخنا وطلبنا من الحراس إزاحتها. وبعد برهة بدأنا نشعر بالخوف على أنفسنا. وما دامت وفاتهم حدثت بسبب الطعام، أصبحنا لا نأكل الطعام في بعض الأحيان".**[69]

نُقلت فريويني، وهي عاملة نظافة منزلية عمرها 25 عاماً، مؤقتاً إلى غرفة فيها مراهقون ذكور لأن غرفتها في مركز احتجاز الداير كانت مليئة. وقالت إنها رأت جثة صبي في الخامسة عشرة من العمر:

"كان نائماً على الأرض، مغطىً بملابس. وكان ضعيفاً جداً، وتبوَّل أثناء النوم. وكان ثمة صبي يعتني به [...] بدأنا بالصراخ، فجاء الحراس ليأخذوه. وبعد أربعة أيام رأيت ذلك الصبي ملقى على الأرض في الخارج. كان قد فارق الحياة. ورأيت جثة أخرى بجوار جثته. كانت مغطاة بملابس، ولذا لم يكن من الممكن معرفة عمره".[70]

---

[68] مقابلة مع هاغوس بواسطة تطبيق المراسلة، في 15 يوليو/تموز 2020.

[69] مقابلة مع روزا بواسطة تطبيق المراسلة، في 17 يوليو/تموز 2020

[70] مقابلة مع فريويني بواسطة تطبيق المراسلة، في 28 يوليو/تموز 2020.

في مركز الاحتجاز نفسه قالت فريويني لمنظمة العفو الدولية إنها شاهدت امرأة في العشرين من العمر تنهار في غرفتها في نهاية يوم لم يتم فيه توزيع الطعام. فقد فقدت المرأة الوعي، ونقلها الحراس إلى الخارج. وقالت النساء الحوامل اللاتي سُمح لهن بالمكوث في الخارج لفريويني إن المرأة العشرينية قضت نحبها.

في المخيم العسكري بالقرب من مدينة جازان أخبر أحد المحتجزين منظمة العفو الدولية أنه رأى جثة رجل إثيوبي لقي حتفه إثر إطلاق النار عليه بينما كان يحاول الفرار:[71]

"كانت الأوضاع مزرية، فقام أشخاص بكسر النافذة وحاول العديد منهم الفرار. حدث الكثير من عمليات إطلاق النار، وأرديَ بعض الأشخاص قتلى بالرصاص. رأيتُ جثة شخص تُركت في الخارج طوال اليوم. جاء شخص من السفارة [الإثيوبية] وأخذ بصماته، ثم نقل الجثة. وقد وضع اللوم علينا لمحاولتنا الفرار".

كيروس، الذي احتُجز في هذا المرفق لمدة شهر ونصف.[72]

وذكر هاغوس، وهو أحد المحتجزين، أن رجلاً إثيوبياً اقتيد من الزنزانة التي كانا يتشاركان فيها في سجن جازان المركزي، وأخبره أحد الحراس لاحقاً بأنه قضى نحبه.[73] إن السبب الدقيق للوفاة غير واضح، لكن هاغوس قال إنه راقبه وهو يزداد ضعفاً يوماً بعد يوم.

وبالإضافة إلى ذلك، ذكرت ثلاث نساء أن رضيعيْن وثلاثة أطفال صغار توفوا في سجون الداير وجدة ومكة، ويعتقدنَ أن سبب الوفاة هو عدم توفر الحليب.[74]

وقالت سلام، التي احتُجزت في سجن جدة لمدة أربعة أشهر مع أم الطفل: **"في مركز احتجاز الداير أنجبت إحدى النساء طفلاً. ولم يكن لديها حليب تُرضعه، فكانت تسقيه ماءً فقط. وعندما وصلنا إلى هنا [في سجن جدة] ذهبتْ الأم به إلى الطبيب، لكن الطفل كان ضعيفاً للغاية، ففارق الحياة قبل خمسة أيام. وكان والده يقبع في سجن مختلف".**[75]

في سجن مكة توفي طفلان، أحدهما عمره 14 شهراً والثاني عمره سنتان، في غرف قريبة من "أبيبا"، التي احتُجزت في سجن مكة لمدة خمسة أشهر، وقالت: *"أُصيب الطفلان بالمرض في مركز الداير لأننا كنا ننام في مكان قذر. كان الطقس حاراً جداً، ولم نحصل على طعام كافٍ. أُصيبا بالإسهال، وكانا نحيلَيْن جداً. ونُقل الطفلان إلى المستشفى، حيث فارقا الحياة. وقد سمح الأطباء للوالدتيْن برؤية طفليهما، بيد أنهما لا تعرفان ما فعلوه بجثمانيهما".*[76]

التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة على أيدي الحراس

ذكر اثنان من المحتجزين أن الحراس استخدموا الصدمات الكهربائية لصعقهما مع محتجزين آخرين في ثلاثة مراكز احتجاز مختلفة، كعقوبة لهم على الشكوى من أوضاع الاحتجاز.[77] وتعتبر منظمة العفو الدولية هذا الفعل نوعاً من التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة. وقال سولومون: *"إذا اشتكى الشخص المحتجز، فإنهم يستخدمون جهازاً معيناً ضده، فيسقط أرضاً. إن الأمر أشبه بلمس شيء مكهرب. ويترك الجهاز علامة حمراء على الجلد."*[78] وقال إن الحراس استخدموا ضده أجهزة صعق كهربائي في سجن جازان المركزي وفي سجن جدة لأنه اشتكى من واحتجَّ على انعدام الرعاية الصحية مع محتجزين آخرين:

"استخدموا هذا الجهاز الكهربائي على جسمي، ونتيجة لصعقي به ظهرت علامة حمراء على ظهري، وأحدث ثقباً صغيراً في ملابسي. وبعد ذلك، رأيت رجلاً ينزف دماً من أنفه وفمه. ومنذ ذلك الوقت، لم نعد نشتكي لأننا نخشى أنهم سيستخدمون تلك الأداة الكهربائية على ظهورنا. ولذا نلتزم الصمت".[79]

ويتذكر تيسفاي تجربة مشابهة في سجن جدة كذلك، بعد أن رفض مع زملائه النزلاء الآخرين تسلُّم الخبز بسبب عدم توفر قطعة خبز واحدة لكل شخص في غرفتهم:

"اقتادونا جميعاً إلى الخارج باستثناء رجل مسن. كان عددهم عشرين فرداً، وأمرونا بمواجهة الحائط. واستخدموا الجهاز ضدنا جميعاً بصعقنا على ظهورنا. وقد أصبح جلدي أحمر اللون. وتسبَّب لي بألم مبرح دام يومين، لم أستطع النوم خلالهما. وكنت في اليوم السابق قد سمعتُ بكاءً في الغرفة المجاورة. سألنا عمَّا حدث، فقالوا إن رجلاً صُعق بالعصا نفسها".[80]

وقال ثمانية من المحتجزين الاثني عشر الذين تحدثتْ إليهم منظمة العفو الدولية، إنهم تعرَّضوا، ورأوا

---

[71] مقابلة مع روز بواسطة تطبيق المراسلة، في 16 يوليو/تموز 2020

[72] مقابلة مع كيروس بواسطة تطبيق المراسلة، في 6 يوليو/تموز 2020

[73] مقابلات مع كيروس، هاغوس، روزا، تيسفاي، فريويني، ترهاس بواسطة تطبيق المراسلة، في 6، 15، 17، 22، 28، 31 يوليو/تموز 2020.

[74] مقابلات مع أبيبا، روزا، ترهاس بواسطة تطبيق المراسلة، في 9، 17، 31 يوليو/تموز 2020.

[75] مقابلة مع سلام بواسطة تطبيق المراسلة، في 25 يوليو/تموز 2020.

[76] مقابلة مع أبيبا بواسطة تطبيق المراسلة، في 5 يوليو/تموز 2020.

[77] مقابلتان مع سولومون وتيسفاي بواسطة تطبيق المراسلة، في 20، 22 يوليو/تموز 2020.

[78] مقابلة مع سولومون بواسطة تطبيق المراسلة، في 20 يوليو/تموز 2020.

[79] مقابلة مع سولومون بواسطة تطبيق المراسلة، في 20 يوليو/تموز 2020

[80] مقابلة مع تيسفاي بواسطة تطبيق المراسلة، في 22 يوليو/تموز 2020

آخرين يتعرضون للضرب على أيدي حراس السجن، ولإطلاق النار أثناء محاولات الفرار في كل مركز احتجاز باستثناء سجن مكة.[81]
وفي معظم الحالات، قام الحراس بضرب المحتجزين بالعصي أو بالأيدي أثناء الاضطرابات أو كعقوبة لهم على شكاواهم من ظروف الاحتجاز السيئة. وقال مهاجر في الثلاثين من العمر، كان قد احتُجز في سجن جازان المركزي لمدة خمسة أشهر: *"نحن خائفون. إنهم يضربوننا بالعصي السوداء إذا اكتشفوا أن بحوزتنا هواتف خليوية، أو إذا تجرّأنا على الشكوى."* [82] ففي مركز احتجاز الدابر قال تيسفاي إن أحد النزلاء تعرَّض لاعتداء جسدي على أيدي الحراس بعد مطالبته بالعناية الطبية. وأضاف قائلاً: *"لقد اقتادوه إلى الخارج وضربوه بعصا، وأهانوه بالقول: 'أنت حمار'! ما حاجتك إلى المساعدة الطبية؟"* [83]

[81] مقابلات مع كيروس، زيرو، زنيبي، هاغوس، روزا، سولومون، تيسفاي وترهاس، بواسطة تطبيق المراسلة، في 6، 10، 14، 15، 17، 20، 22، 31 يوليو/تموز 2020. أجرت منظمة العفو الدولية مقابلة مع امرأة كانت محتجزة في سجن مكة. ووفقاً لبعض الشهادات، كانت النساء أقل عرضة لإساءة المعاملة من الرجال. ولذلك يستحيل الاستنتاج بأن إساءة المعاملة لا تُرتكب ضد المحتجزين الرجال في مرفق الاحتجاز هذا كذلك.

[82] مقابلة مع يوهانيس بواسطة تطبيق المراسلة، في 2 يوليو/تموز 2020

[83] مقابلة مع تيسفاي بواسطة تطبيق المراسلة، في 22 يوليو/تموز 2020

6. آفاق العودة إلى إثيوبيا لا تزال بعيدة

زيارات المسؤولين الإثيوبيين

إن جميع المحتجزين تقريباً، الذين أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم، التقوا ممثلاً واحداً على الأقل من السفارة أو القنصلية الإثيوبية خلال فترة احتجازهم، وأحياناً عدة مرات. وذكر هؤلاء أن المسؤولين الإثيوبيين زاروا كل مراكز الاحتجاز باستثناء سجن مكة، واطّلعوا على ظروف الاحتجاز بأنفسهم مباشرة. وتمكّن المحتجزون من التحدث مع المسؤولين ونبّهوهم إلى ظروف احتجازهم واحتياجاتهم، بما فيها في مركز احتجاز الداير.

وقالت أبيبا: **"أخبرَنا أحد الحراس بأن رجلاً من السفارة جاء لزيارتنا. وطلبت النساء الحوامل منه دخول المكان لتفقُّده. ولكنه لم يستطع الدخول بسبب الفصلات التي تغطي الأرضية. وقال لنا إنه لا يستطيع إعادتنا إلى بلادنا بسبب تفشي فيروس كوفيد-19. كما قال إن السجون الأخرى مليئة بالنزلاء، وإنه سيحاول التحدث مع السلطات السعودية من أجل نقلنا إلى مكان أفضل".**[84]

وفي سجن جازان المركزي قابلَ كيروس مسؤولين إثيوبيين، وقال: "رأيت رجلاً من السفارة أحضر معه بعض الأدوية الخاصة بالأمراض الجلدية وأعطانا بعض الملابس".[85]

وقد تزامنت زيارات المسؤولين أحياناً مع نقل بعض المحتجزين إلى مرافق تُعتبر ظروف الاحتجاز فيها أفضل، مع أن منظمة العفو الدولية لا تستطيع تحديد ما إذا كان المسؤولون الإثيوبيون قد لعبوا دوراً في ذلك أم لا. فقالت روزا: *"زارنا رجل أول مرة عندما وصلنا من مركز احتجاز الداير [إلى سجن جازان المركزي]، ثم زارنا عندما غادرنا إلى سجن جدة. وقال لنا إننا سنذهب إلى سجن جدة لأنه ليس ثمة رحلات جوية إلى بلادنا، ولأنهم كانوا بحاجة إلى إخلاء حيز في سجن جازان بهدف إحضار نساء من مركز الداير إلى سجن جازان المركزي".*[86]

وبالإضافة إلى الزيارات، قال محتجزون لمنظمة العفو الدولية إنهم اتصلوا بالسفارة الإثيوبية عدة مرات.[87] وفي حالات عدة تمكنوا من التحدث مع أحد المسؤولين، وإطلاعه على بواعث قلقهم واحتياجاتهم ورغبتهم في العودة إلى إثيوبيا. وقال كيروس: *"تحدثتُ مع السفارة على الهاتف، وقلت لهم إنني أريد أن أعود إلى بلادي، وإن الوضع هنا أسوأ من وباء فيروس كوفيد-19، وإننا لا نريد البقاء هنا". وقال إن المسؤولين ردُّوا بالقول: "نحن بانتظار رد الحكومة الإثيوبية، فتحلَّوا بالصبر".*[88]

وهكذا كان بوسع المسؤولين الإثيوبيين الوصول إلى مواطنيهم، وهم على دراية تامة بظروف احتجازهم، فضلاً عن رغبتهم في العودة. وفي حالتين، ذكر محتجزون أن مسؤولين إثيوبيين كانوا قد أخبروهم بأنه ستتم إعادتهم إلى إثيوبيا في أقرب وقت.[89] وعندما اشتكت روزا لأحد المسؤولين بشأن عدم توفر غيارات

---

[84] مقابلة مع أبيبا بواسطة تطبيق المراسلة، في 9 يوليو/تموز 2020.

[85] مقابلة مع كيروس بواسطة تطبيق المراسلة، في 6 يوليو/تموز 2020.

[86] مقابلة مع روزا بواسطة تطبيق المراسلة، في 17 يوليو/تموز 2020. وفي 23 مارس/آذار فرضت الحكومة الإثيوبية قيوداً على السفر وأغلقت الحدود بهدف احتواء وباء فيروس كوفيد-19. ومع ذلك، وفي ظروف مشابهة قامت بلدان أخرى بتسيير رحلات خاصة من أجل إعادة مواطنيها.

[87] مقابلات مع كيروس، زنيبي، روزا، بواسطة تطبيق المراسلة، في 6، 14، 17 يوليو/تموز 2020.

[88] مقابلة مع كيروس بواسطة تطبيق المراسلة، في 6 يوليو/تموز 2020.

[89] مقابلات مع زيرو، زنيبي، هاغوس، روزا، بواسطة تطبيق المراسلة، في 10، 14، 15، 17، 22 يوليو/تموز 2020

ملابس في سجن جدة، ردَّ عليها المسؤول بالقول: *"لستم بحاجة إلى ملابس، فستعودون إلى بلدكم."* [90] وأوضحوا لهم أن العودة الفورية ليست ممكنة بسبب تفشي وباء فيروس كوفيد-19 ومنع الرحلات الجوية. وذكر ثلاثة من المحتجزين أنهم كانوا قد قاموا بتعبئة نماذج تتضمن معلومات تتعلق بهويتهم وصلاتهم بأقربائهم في إثيوبيا، وقال اثنان منهم إنه تم التقاط صور لهم.[91] وقد افترضوا أن ذلك النموذج يمثل الخطوة الأولى نحو العودة. وقال زيرو، الذي كان محتجزاً في سجن جازان المركزي في وقت كتابة هذا التقرير، ونُقل إلى سجن جدة، حيث احتُجز لمدة أربعة أشهر:[92] "*في البداية جاء شخص من السفارة حاملاً نماذج لتعبئتها، والتقط صوراً لنا. وبعد شهر عاد وقال لنا إننا سنذهب إلى بلدنا."* ومع ذلك فإنهم مازالوا ينتظرون. وقال محتجزون إن الحراس السعوديين أخبروهم مراراً أثناء فترة احتجازهم بأنهم جاهزون لإعادتهم إلى بلدهم، وأوضحوا لهم أن المسؤول عن عدم إعادتهم حتى الآن هو الحكومة الإثيوبية.[93]وأثناء احتجازه في مخيم عسكري بالقرب من جازان، قال كيروس إن مسؤولاً أمنياً قال له: *"نحن جاهزون، ويمكننا إرسالكم إلى بلدكم في غضون أسبوع واحد. لكن حكومتكم لا تريد أن تعيدكم"*. واعتقد سولومون أن عملية الإعادة كانت وشيكة عندما تسلَّم نموذجاً جديداً في سجن جدة. وقال: *"أعطانا الحراس ورقة هوية باللغة العربية وعليها صورنا. ولم يخبرونا بالغرض منها، لكنهم قالوا إننا إذا فقدناها، فإننا لن نتمكن من العودة جواً إلى بلدنا."* [94]*ومع ذلك لم يتحقق شيء.*

عمليات إعادة المهاجرين إلى إثيوبيا

في الفترة ما بين مايو/أيار 2017 ومارس/آذار 2019، نُقل 260,000 إثيوبي من المملكة العربية السعودية إلى إثيوبيا.[95] وفي الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2020، أعيد مهاجرون إثيوبيون من السعودية إلى إثيوبيا بمعدل 10,000 مهاجر شهرياً، وذلك وفقاً لبيانات المنظمة الدولية للهجرة.[96] بيد أنه منذ 23 مارس/آذار 2020، عندما فرضت الحكومة الإثيوبية قيوداً على السفر وأغلقت الحدود بهدف احتواء وباء فيروس كوفيد-19، انخفض عدد عمليات العودة بشكل حاد. وعلى الرغم من ذلك، فقد سُجلت على المستوى العالمي عودة ما لا يقل عن 34,000 مهاجر إثيوبي إلى بلدهم خلال الفترة من تاريخ تفشي الوباء حتى 20 يوليو/تموز 2020، كان من بينهم 3,998 مهاجراً إثيوبياً أُعيدوا من السعودية بحسب بيانات المنظمة الدولية للهجرة.[97] وذكرت تقارير إعلامية، نقلاً عن ناطق رسمي بلسان وزارة الخارجية، أنه تمت إعادة 274 مهاجراً إلى أديس أبابا في مطلع سبتمبر/أيلول، وأن وزارة الخارجية أعلنت في بيان أصدرته في 3 سبتمبر/أيلول 2020 أنه ستتم إعادة 2,000 مهاجر إلى إثيوبيا بحلول مطلع أكتوبر/تشرين الأول.[98] وهذا يُظهر أن عمليات العودة لم تتوقف كلياً، وأنه لا يزال من الممكن إعادة المهاجرين الإثيوبيين حتى أثناء فترة الجائحة إذا كانت الحكومتان ملتزمتين بذلك.

وصرَّحت الحكومة الإثيوبية بأنها لا تملك أماكن حجر صحي كافية للعائدين، وقامت بتأخير عمليات الإعادة. وصدرت مذكرة عن القنصلية الإثيوبية في جدة بتاريخ 24 يونيو/حزيران 2020، قامت منظمة العفو الدولية بمراجعتها، تنص على:

"تماشياً مع إعلانات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، اتُّخذ قرار يقضي ببقاء اللاجئين في أماكن تواجدهم إلى أن يتم التوصل إلى حل لوباء فيروس كوفيد-19. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا لم نتمكن من نقل [المحتجزين إلى البلاد] بسبب الطلبات المقدَّمة من 500,000 إثيوبي للحصول على خدمة حجر صحي مجانية، ونظراً لمحدودية القدرة على إعداد أماكن حجر صحي كافية. (...) فإننا نشعر بألم وقلق مواطنينا في السجون، وثمة ضغط يُمارس من أجل حل مشكلتهم باعتبارها ذات أولوية. ومن هنا، فإننا نريد من مواطنينا أن يتفهموا أن عملية

---

[90] مقابلة مع روزا بواسطة تطبيق المراسلة، في 17 يوليو/تموز 2020.

[91] مقابلات مع كيروس، زيرو، زنيبي، هاغوس بواسطة تطبيق المراسلة، في 6، 10، 14، 22 يوليو/تموز 2020.

[92] مقابلة مع زيرو بواسطة تطبيق المراسلة، في 10 يوليو/تموز 2020.

[93] مقابلات مع سلام، كيروس، زنيبي، روزا، سولومون بواسطة تطبيق المراسلة، في 25 يونيو/حزيران، و6، 14، 17، 20 يوليو/تموز 2020

[94] مقابلة مع سولومون بواسطة تطبيق المراسلة، في 20 يوليو/تموز 2020.

[95] المنظمة الدولية للهجرة، عودة المهاجرين الإثيوبيين من المملكة العربية السعودية (5 مايو/أيار 2017 – 31 مارس/آذار 2019)، على الرابط: https://reliefweb.int/report/ethiopia/return-ethiopian-migrants-kingdom-saudi-arabia-5-may-2017-31-march-2019 (زيارة الموقع في 26 سبتمبر/أيلول 2020).

[96] المنظمة الدولية للهجرة، *أثر القيود التي فُرضت على التنقل بسبب وباء فيروس كوفيد-19 على المهاجرين على طول الممر الشرقي، تقرير 4 اعتبارًا من 30 يونيو/حزيران 2020، 15 يوليو/تموز 2020*، على الرابط: https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/IOM_Eastern%20Corridor%20Migrant%20Situation_15072020.pdf (زيارة الموقع في 26 سبتمبر/أيلول 2020).

[97] مقابلة أُجريت بواسطة البريد الإلكتروني في 23 سبتمبر/أيلول.

[98] تيجيست جيمي، "الأمم المتحدة تضخِّم صرخات المهاجرين الإثيوبيين المحتجزين في السعودية طلباً للمساعدة"، صوت أمريكا، 18 سبتمبر/أيلول 2020، انظر الرابط: https://www.voanews.com/africa/un-amplifies-ethiopian-migrant-detainees-cries-help-saudi-arabia (زيارة الموقع في 26 سبتمبر/أيلول 2020). انظر أيضاً: وزارة الخارجية الإثيوبية، *بيان صحفي بشأن المهاجرين الإثيوبيين في المملكة العربية السعودية*، 3 سبتمبر/أيلول 2020، على الرابط: https://www.facebook.com/MFAEthiopia/posts/3945500338810513 (زيارة الموقع في 26 سبتمبر/أيلول 2020).

العودة أُعيقت بسبب التدابير الاحترازية الدولية الرامية إلى احتواء وباء فيروس كوفيد-19."[99] وكانت الحكومة قد فرضت حجراً لمدة 14 يوماً على الأشخاص الذين يدخلون إثيوبيا، قبل أن تخفِّضها إلى سبعة أيام. وذكر عاملون في المجال الإنساني أن الظروف في العديد من مرافق الحجر الصحي رديئة حيث تفتقر إلى مرافق الاستحمام أو المياه الجارية.[100] وأغلقت الحكومة أحد مراكز الحجر الصحي المخصصة للعائدين بسبب انخفاض عمليات العودة.[101] ووفقاً لمصدر في مجال العمل الإنساني،[102]فإن أماكن الحجر الصحي المخصصة للعائدين تتسع لعدد يتراوح بين 1700 و1800 شخص في أديس أبابا. ومع ذلك فإن حركة العائدين الكبرى الأخيرة حدثت في أواسط يونيو/حزيران، عندما عاد 1,000 شخص من الكويت.[103]إن انخفاض أعداد العائدين منذ يونيو/حزيران يبين أنه حتى أماكن الحجر الصحي المحدودة للعائدين ليست مستخدمة بالكامل.[104] وإن استيعاب آلاف المهاجرين العائدين يفرض تحدياً كبيراً، لكنه ليس عصياً على مواجهته إذا سعت الحكومة الإثيوبية إلى طلب التعاون الدولي والمساعدات الدولية من المنظمة الدولية للهجرة ومن المنظمات الإنسانية.

[99] المصدر متوفر لدى منظمة العفو الدولية

[100] مقابلة مع أحد العاملين في منظمة غير حكومية دولية مقرها في أديس أبابا، 30 يوليو/تموز 2020.

[101] المنظمة الدولية للهجرة، أثر قيود التنقل بسبب وباء فيروس كوفيد-19 على المهاجرين على طول الممر الشرقي، التقرير 5، اعتبارًا من 31 يوليو/تموز 2020، و11 أغسطس/آب 2020، على الرابط: https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/IOM_Eastern%20Corridor%20Migrant%20Situation_11082020.pdf (زيارة الموقع في 26 سبتمبر/أيلول 2020).

[102] مقابلة مع أحد العاملين في منظمة غير حكومية دولية مقرها في أديس أبابا، 30 يوليو/تموز 2020.

[103] المنظمة الدولية للهجرة، *أثر قيود التنقل بسبب وباء فيروس كوفيد-19 على المهاجرين على طول الممر الشرقي، تقرير 4*، اعتبارًا من 30 يونيو/حزيران 2020، 15 يوليو/تموز 2020،على الرابط:https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/IOM_Eastern%20Corridor%20Migrant%20Situation_15072020.pdf (زيارة الموقع في 26 سبتمبر/أيلول 2020).

[104] مع أحد العاملين في منظمة غير حكومية دولية مقرها في أديس أبابا، 30 يوليو/تموز 2020.

7. انتهاكات واضحة ومتعددة للقانون الدولي

تعرَّض المهاجرون الإثيوبيون لطائفة من انتهاكات حقوق الإنسان من قبل المملكة العربية السعودية. ومن بين تلك الانتهاكات الاحتجاز التعسفي لا لشيء إلا بسبب صفة الهجرة، بدون أن يُتهم أي منهم بارتكاب أية جريمة جنائية، أو يمارسوا حقهم في المراجعة القضائية لاحتجازهم. وفي الوقت نفسه ظل المحتجزون، ومازالوا، يتعرضون لانتهاكات جسيمة لحقوقهم الإنسانية.
وقد ارتكبت السلطات السعودية انتهاكات متعددة للقانون الدولي لحقوق الإنسان، شملت ثلاث اتفاقيات يُذكر أن السعودية دولة طرف فيها، وهي: اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ويتعين على السلطات السعودية ضمان الإيفاء بهذه الحقوق.

الاحتجاز التعسفي

تُظهر بحوث منظمة العفو الدولية أن آلاف المهاجرين الإثيوبيين احتُجزوا تعسفياً وبدون الخضوع لأية عملية قانونية واجبة. إن استخدام الاحتجاز الإداري لمدة طويلة بدون إمكانية مراجعة القضية أمر محظور بموجب القانون الدولي. وإن المهاجرين وطالبي اللجوء، شأنهم شأن أي شخص آخر، يجب أن يستفيدوا من افتراض الحرية القانوني، وبالتالي فإن حرمانهم من حريتهم يجب أن يكون منصوصاً عليه بوضوح، وأن يكون مبرَّراً بشكل صارم، وغير تعسفي، وبأدنى حد ممكن من القيود.
ومن أصل المهاجرين الاثني عشر الذين أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم، كان هناك شخص واحد قيل له إنه عبر الحدود بشكل غير قانوني، لكن لم يُقدم هذا الأمر على نحو صريح بأنه السبب في احتجازه. وعلى الرغم من ذلك، لم يُتهم، ومعه المحتجزون الآخرون، بارتكاب أية جريمة، ولم يمْثلوا أمام قاضٍ، ولم تُتحْ لهم فرصة الطعن في قانونية احتجازهم بمقتضى القانون الدولي لحقوق الإنسان.
وتنص المادة 9 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه: "لا يجوز اعتقال أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفاً". ويُعتبر الحرمان من الحرية إجراءً تعسفياً عندما لا يكون هناك أساس قانوني للاحتجاز، بما فيه توجيه التهمة أو المحاكمة، وفقاً للفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي.
كما أن الاحتجاز التعسفي للأطفال يشكل انتهاكاً للمادة 37 من اتفاقية حقوق الطفل التي وقَّعت عليها السعودية (1966).[105] إذ تنص المادة 37 (ب) من الاتفاقية على "ألا يُحرم أي طفل من حريته بصورة غير قانونية أو تعسفية". وتنص المادة 37 (د) من الاتفاقية على أن "يكون لكل طفل محروم من حريته الحق في الحصول بسرعة على مساعدة قانونية وغيرها من المساعدة المناسبة"، فضلاً عن الحق في الطعن في شرعية احتجازه/ها.
ومع أن نظام أمن الحدود السعودي يجيز احتجاز الأشخاص الذين يعبرون إلى البلاد بصورة غير شرعية، فإنه يشكل انتهاكاً للعملية الواجبة، وقد يكون تعسفياً وغير قانوني بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، ويُؤدي إلى ارتكاب انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان.[106]
وأعلنت اللجنة الفرعية لمنع التعذيب التابعة للأمم المتحدة أن الحق في الطعن في قانونية الاحتجاز أمام

---

[105] المادة 24 تعترف بحق الطفل في الصحة والطعام والماء.

[106] نظام أمن الحدود، المادة 5.أ ، على الرابط:
https://www.moi.gov.sa/wps/wcm/connect/bf01008041ec44dcb397b77e08398394/نظام+أمن+الحدود.pdf?MOD=AJPERES&CVID=lDG
q1iR&CVID=kEAeymu&CVID=kEAeymu&CVID=kEAeymu&CVID=kEAeymu&CVID=kEAeymu&CVID=kEAeymu&CVID=kEAeymu&CV
ID=kEAeymu&CVID=kEAeymu&CVID=kEAeymu&CVID=kEAeymu&CVID=kEAeymu(زيارة الموقع في 26 سبتمبر/أيلول 2020).

المحكمة يوصف بأنه "ضمانة أساسية ضد التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة".[107]
وبالإضافة إلى ذلك، فإن منظمة العفو الدولية تعتقد أنه خلال نشوب أزمة عالمية تتعلق بالصحة العامة، من قبيل وباء فيروس كوفيد-19، فإن الاحتجاز لأسباب تتعلق بالهجرة فحسب لا يعتبر تقييداً ضرورياً أو متناسباً للحق في الحرية، وخاصة عندما يكون الحق في الصحة غير مكفول.

انتهاكات حقوق الإنسان في الحجز

إن ضرب المحتجزين ومزاعم استخدام أسلحة الصعق الكهربائي ضدهم كعقوبة لهم على الشكوى من ظروف الاحتجاز من شأنه أن يشكل ضرباً من التعذيب أو غيره من أشكال المعاملة السيئة. وفي هذا انتهاك للمادة 2 من اتفاقية مناهضة التعذيب، التي وقّعت عليها السعودية (1997).
إن عدم كفاية الطعام والماء الصالحة للشرب والمرافق الصحية التي تضرُّ بصحة المحتجزين، إذا ما اقترنت بعدم توفير الرعاية الصحية الكافية، ربما يصل إلى حد المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة المحظورة بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب. وإن أوضاع الحرمان من الطعام الكافي والرعاية الصحية، وعدم القدرة على المحافظة على النظافة الشخصية على مدى فترة طويلة، بدون أن تلوح لها نهاية في الأفق، قد أدَّت إلى معاناة جسدية ونفسية للمحتجزين.
كما أن ظروف احتجاز المهاجرين الإثيوبيين تتعارض مع قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء والمتعلقة بالحد الأدنى من المساحة الأرضية والنوافذ والضوء الطبيعي والتمديدات الصحية والنظافة الشخصية والملابس والطعام والتمارين الرياضية والخدمات الطبية.[108] وتنص القواعد على أن: " توفر لجميع الغرف المعدة لاستخدام المسجونين، ولا سيما حجرات النوم ليلا، جميع المتطلبات الصحية، مع الحرص على مراعاة الظروف المناخية، وخصوصا من حيث حجم الهواء والمساحة الدنيا المخصصة لكل سجين والإضاءة والتدفئة والتهوية."[109]
وتتمتع المرأة بحقوق معينة بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، التي وقعت عليها السعودية (2000). إذ تكفل المادة 12 للمرأة "توفير خدمات مناسبة فيما يتعلق بالحمل والولادة وفترة ما بعد الولادة".[110]
وقد عانى الأطفال من قسوة ظروف الاحتجاز، وورد أن بعضهم قضى نحبه بسبب عدم توفر الطعام والحليب والرعاية الصحية، ما يشكل انتهاكاً للمادة 6 والمادة 24 من اتفاقية حقوق الطفل. وتنص المادة 1.3 من الاتفاقية على أنه "يولى الاعتبار الأول لمصالح الطفل الفضلى". وتنص المادة 2.3 على أن "تتعهد الدول الأطراف بأن تضمن للطفل الحماية والرعاية اللازمتين لرفاهه. كما يتعين على الدول ضمان حصول الأطفال على التعليم والرعاية الصحية. وقد أوضحت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنه "ينبغي عدم احتجاز الأطفال لأغراض تتعلق بالهجرة ، بغض النظر عن وضعهم القانوني/الهجرة أو وضع والديهم، وأن الاحتجاز لا يخدم مصالحهم على الإطلاق".[111] وقد تم التأكيد على هذا المبدأ من قبل الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي: "إن الحرمان من الحرية لطالب لجوء، أو لاجئ أو شخص عديم الجنسية أو طفل مهاجر، بمن فيهم الأطفال غير المصحوبين أو المفصولين عن ذويهم، أمر محظور، وإن احتجاز الأطفال بسبب وضع الهجرة الخاص بوالديهم سيعتبر دائماً انتهاكاً لمبدأ مصلحة الطفل الفضلى، ويشكل انتهاكاً لحقوق الطفل. ولا يجوز فصل الأطفال عن والديهم و/أو الأوصياء القانونيين عليهم. ولا يجوز تبرير احتجاز الأطفال الذين يكون أولياء أمورهم محتجزين، على أساس المحافظة على وحدة الأسرة، ويجب تطبيق بدائل الاحتجاز على الأسرة بأكملها بدلاً من ذلك".[112] كما ذكرت لجنة حقوق الطفل أنه: "بغض النظر عن الوضع، فإن احتجاز الأطفال على أساس وضعهم أو وضع والديهم المتعلق بالهجرة فقط يعتبر انتهاكاً لحقوق الأطفال، ولا يمكن أن يكون لمصلحتهم الفضلى، ولا مبرِّر له".[113]

---

[107] البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، اللجنة الفرعية المعنية بمنع التعذيب، تقرير عن زيارة اللجنة الفرعية لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة، أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة إلى هندوراس، رقم الوثيقة:CAT/OP/HND/1 بتاريخ 10 فبراير/شباط 2010، الفقرة 137، على الرابط https://undocs.org/CAT/OP/HND/1 : (زيارة الموقع في 26 سبتمبر/أيلول 2020).

[108] القواعد 10، 11، 12، 13، 15، 16، 18، 20، 21، 22، 23، 24، 25. الأمم المتحدة، *القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء*، 30 أغسطس/آب 1955، على الرابط: https://www.refworld.org/docid/3ae6b36e8.html (زيارة الموقع في 26 سبتمبر/أيلول 2020).

[109] القاعدة 10، الأمم المتحدة، *القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء*، 30 أغسطس/آب 1955، على الرابط: https://www.refworld.org/docid/3ae6b36e8.html (زيارة الموقع في 26 سبتمبر/أيلول 2020).

[110] المادة 12، الجمعية العامة للأمم المتحدة، *اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة*، 18 ديسمبر/كانون الأول 1979، الأمم المتحدة، سلسلة المعاهدات، المجلد 1249، ص. 13، على الرابط https://www.refworld.org/docid/3ae6b3970.html (زيارة الموقع في 26 سبتمبر/أيلول 2020).

[111] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، *موقف المفوضية في ما يتعلق باحتجاز الأطفال اللاجئين والمهاجرين في سياق الهجرة*، يناير/كانون الثاني 2017، على الرابط: https://www.unhcr.org/ar/5c0e232c4.html

[112] الفقرتان 11 و40، الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي التابع للأمم المتحدة، المداولة المنقحة رقم 5 بشأن حرمان المهاجرين من الحرية، 7 فبراير/شباط 2018، على الرابط: https://www.refworld.org/docid/5a903b514.html (زيارة الموقع في 26 سبتمبر/أيلول 2020).

[113] الفقرة 32، لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الطفل، لجنة حقوق الطفل، تقرير يوم المناقشات العامة 2012 بشأن حقوق جميع الأطفال في سياق الهجرة الدولية، 28 سبتمبر/أيلول 2012، على الرابط: https://www.refworld.org/docid/51efb6fa4.html (زيارة الموقع في 26 سبتمبر/أيلول 2020).

دور إثيوبيا في عملية الإعادة الطوعية

لإثيوبيا سفارة في عاصمة المملكة العربية السعودية الرياض وقنصلية في جدة. وقد قام مسؤولون بزيارات متكررة للمحتجزين في جميع مراكز الاحتجاز. ولذا فإن إثيوبيا في موقع يؤهلها لتقديم مساعدات قنصلية. ووفقاً للمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، والمقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء، فإنه:

"على عاتق الدول [...] يقع التزام إيجابي باتخاذ الخطوات الضرورية والمعقولة للتدخل لمصلحة مواطنيها في الخارج، إذا كان لديها أسباب معقولة للاعتقاد بأنهم يتعرضون لمعاملة تنطوي على انتهاك صارخ للقانون الدولي لحقوق الإنسان. وهذا يتضمن الحرمان الصارخ من العدالة، أو فرض عقوبة الإعدام، أو التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، أو العنف الجنسي، أو الحرمان من الحرية بما يشكل انتهاكاً جسيماً لمعايير حقوق الإنسان، ومنها الاحتجاز التعسفي، والاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي، والاحتجاز الذي لا يفي بالمعايير الأكثر أساسية للإنسانية." [114]

في عام 2019، أكدت إثيوبيا لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أنها اتخذت إجراءات تهدف إلى تمكين المهاجرين الإثيوبيين المحتجزين في الخارج من العودة الطوعية. "وجار بذل جهود متضافرة لضمان العودة الآمنة للمهاجرين غير القانونيين المحتجزين في الخارج".[115]كما وقّعت إثيوبيا على الميثاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية الذي يتضمن الهدف رقم 21، الذي ينص على التعاون من أجل تيسير العودة الآمنة والكريمة للمهاجرين وإعادة إدخالهم، إلى جانب إعادة إدماجهم في البلاد بشكل مستدام. إن منظمة العفو الدولية تشجع الحكومة الإثيوبية على متابعة الالتزامات التي تعهدت بها، وتلبية احتياجات المهاجرين الإثيوبيين المحتجزين في السعودية، بما في ذلك من خلال طلب الدعم من المنظمة الدولية للهجرة، حيثما اقتضى الأمر.

وفي الوقت الذي لا يقع على عاتق إثيوبيا التزام قانوني بإعادة مواطنيها، فإن منظمة العفو الدولية تعتقد أن الحكومة الإثيوبية، من خلال العمل مع المنظمة الدولية للهجرة، يمكن ويجب أن تتخذ جميع الخطوات الإيجابية لتيسير الإعادة الطوعية والآمنة والكريمة لجميع المهاجرين الإثيوبيين في أسرع وقت ممكن.

---

[114] الفقرة 3، آلية الإجراءات الخاصة لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، الولاية القضائية للدول على الأطفال وأوصيائهم في المخيمات أو السجون أو غيرها في شمال الجمهورية العربية السورية، 2020، على الرابط:https://www.ohchr.org/Documents/Issues/Terrorism/UNSRsPublicJurisdictionAnalysis2020.pdf (زيارة الموقع في 26 سبتمبر/أيلول 2020).

[115] الفقرة 50، مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، التقرير الوطني المقدم وفقاً للفقرة 5 من ملحق قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 16/21: [الاستعراض الدوري الشامل]: إثيوبيا، 25 فبراير/شباط 2019، على الرابط:https://digitallibrary.un.org/record/3798145?ln=en (زيارة الموقع في 26 سبتمبر/أيلول 2020).

8. التوصيات

يجب على إثيوبيا والمملكة العربية السعودية العمل معاً لضمان إتاحة الإعادة الطوعية والآمنة والكريمة للمواطنين الإثيوبيين بما يتسق مع القوانين والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

إلى حكومة المملكة العربية السعودية

- إطلاق سراح جميع المحتجزين فوراً، وإعطاء الأولوية للأشخاص الأكثر ضعفاً، ومن بينهم النساء والأطفال؛
- ضمان السماح لكل شخص يدخل السعودية من اليمن بأن يدخل بأمان، ونقله إلى مركز استقبال مناسب يفي بالمعايير الدولية المتعلقة بالطعام والخدمات الطبية والتمديدات الصحية والنظافة الشخصية والنوافذ والضوء والملابس؛
- وضع حد فوري للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة في الحجز؛
- ضمان توفير ما يكفي من الطعام والماء والمرافق الصحية والرعاية الصحية ومكان الإقامة والملابس؛
- ضمان حصول جميع المحتجزين على المساعدات الطبية التي يحتاجونها في الوقت المناسب، وعلى العناية والمعالجة المناسبة، وخاصة النساء الحوامل؛
- تلبية الاحتياجات المحددة للنساء الحوامل والمرضعات، بما فيها توفير الخدمات الطبية وملابس الرضَّع وأماكن الإقامة الملائمة لفترة ما بعد الولادة؛
- توفير الرعاية المناسبة لضحايا الاغتصاب، بما فيها الرعاية الصحية الجسدية والعقلية؛
- ضمان وصول المنظمات الإنسانية والمراقبين المستقلين إلى مراكز الاحتجاز؛
- ضمان حصول جميع المحتجزين على المشورة القانونية، وطلب المراجعة القضائية للطعن بقانونية احتجازهم؛
- ضمان حصول المهاجرين، عند إطلاق سراحهم وقبل إعادتهم، على الخدمات الأساسية وتوفير الرعاية والأمان لهم، بما فيها مكان إقامة ملائم وآمن، ورعاية صحية، وعدم التعرض للتمييز والمعاملة السيئة؛
- إجراء تحقيق مستقل ومحايد في جميع مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها إطلاق النار على المهاجرين على الحدود، وعمليات القتل غير المشروع والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة أثناء الاحتجاز، وإخضاع جميع مرتكبيها للمساءلة في محاكمات عادلة تفي بالمعايير الدولية، وبدون اللجوء إلى عقوبة الإعدام؛
- ضمان التزام جميع مراكز الاحتجاز والسجون بقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، وتطوير المرافق بمقتضاها.

إلى حكومة إثيوبيا

- اتخاذ خطوات إيجابية لتسهيل العودة الطوعية والآمنة والكريمة لجميع المهاجرين الإثيوبيين بأسرع وقت ممكن، بما في ذلك العمل مع المنظمة الدولية للهجرة، وإعطاء الأولوية للنساء والأطفال والأشخاص الضعفاء؛
- ضمان تقديم المساعدة القنصلية والقيام بزيارات قنصلية إلى جميع المواطنين المحتجزين في السعودية، والاستجابة في الوقت المناسب وبطريقة فعالة لطلبات المساعدة، والطلب من السلطات السعودية تحسين ظروف احتجازهم ريثما تتم إعادتهم؛
- وضع ترتيبات استقبال سليمة لعودة النساء الحوامل والنساء اللائي لديهن أطفال صغار، والأطفال الذين ليسوا برفقة وليّ قانوني؛

- طلب دعم دولي لزيادة عدد مرافق الحجر الصحي وطاقتها الاستيعابية، وتحسين الأوضاع في هذه المرافق لضمان احترام حقوق الإنسان؛
- شمول المهاجرين الذين تقطَّعت بهم السبل في خطة الاستجابة الوطنية لوباء فيروس كوفيد-19؛

إلى المنظمة الدولية للهجرة والمنظمات الإنسانية

- تقديم الدعم للحكومة الإثيوبية لتسهيل العودة الطوعية والآمنة والكريمة للمهاجرين الإثيوبيين، بما في ذلك من خلال زيادة إمكانات استقبال المهاجرين العائدين، ومنها مرافق الحجر الصحي والفحص والمواصلات إلى منطقة البلد الأصل، وتوفير المساعدة النفسية-الاجتماعية؛

إلى الحكومات الأخرى والمانحين

- زيادة التمويل والمساعدات التقنية لدعم مواجهة إثيوبيا لوباء فيروس كوفيد-19، بما في ذلك توسيع مرافق الحجر الصحي للمهاجرين العائدين؛
- تخصيص جزء من التمويل المكرَّس للمهاجرين العائدين لعدد من عمليات الإعادة في كل شهر.

منظمة العفو الدولية حركة عالمية لحقوق الإنسان عندما يقع ظلم على أي إنسان فإن الأمر يهمنا جميعاً.

اتصل بنا

info@amnesty.org

mena@amnesty.org

+44 (0)20 7413 5500

انضم إلى المحادثة

www.facebook.com/AmnestyArabic

@AmnestyAR

"هذا أسوأ من وباء فيروس كوفيد-19"

إثيوبيون في طيِّ الإهمال وإساءة المعاملة في سجون السعودية

قُبض على آلاف المهاجرين الإثيوبيين الذين طُردوا من اليمن عقب تفشـــي وباء فيروس كوفيد-19 واحتجزوا تعسفياً في ظروف أشبه بالجحيم في المملكة العربية السعودية.

ويكشف هذا التقرير عدم توفير ما يكفي من الطعام والماء والرعاية الصحية وأماكن الإقامة والمرافق الصحية لهؤلاء المهاجرين. وقد تعرَّض بعض المحتجزين للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. كما أن النســاء الحوامل والرضَّــع والأطفال الصــغار هم من بين الأشــخاص المحتجزين في ظروف مزرية، تُعرِّض حياتهم للخطر. وقد وثَّقت منظمة العفو الدولية ثلاث حالات وفاة لأشخاص بالغين في الحجز، وذكر بعض المحتجزين وقوع أربع حالات وفاة أخرى على الأقل. وتحت وطأة ظروف مروِّعة كابَدوها لمدة خمسة أشهر بدون آفاق لإطلاق سراحهم وإعادتهم إلى ديارهم (على الرغم من أن مسؤولين إثيوبيين قاموا بزيارتهم في مراكز الاحتجاز) فإن بعض المحتجزين حاولوا الانتحار.

وفي أوقات الأزمات الصــحية العامة العالمية، من قبيل وباء فيروس كوفيد-19، ترى منظمة العفو الدولية أن الاحتجاز لأسباب تتعلق بالهجرة فقط، لا يُعتبر من القيود الضرورية أو المتناسبة لفرضها على الحق في الحرية، وخاصة عندما لا يكون الحق في الصحة مكفولاً.

إن منظمة العفو الدولية تدعو المملكة العربية الســعودية إلى إطلاق ســراح المهاجرين الإثيوبيين فوراً، ووضع حد للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة التي يتعرضون لها، وضمان أن تفي أوضاع الاحتجاز بالمعايير الدولية. كما تدعو المنظمة إثيوبيا إلى تسهيل الإعادة الطوعية للمواطنين الإثيوبيين، وإعادة إدماجهم في بلادهم.

رقم الوثيقة: MDE 23/3125/2020
اللغة الأصلية: الإنجليزية
amnesty.org

منظمة العفو الدولية